جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

من اعداد الطالب:

عوينان المعتصم بالله عبد الخالق

تحت اشراف الأستاذ:

أ.د.رتيعة مُحَّد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
هدروق أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
رتيعة مُحَّد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفا
شرفي جيلالي	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

شكر وتقدير

بسم الله و الحمد لله اللهم لك الحمد والشكر على توفيقك لي لإتمام هذا العمل انقدم بالشكر والعرفان الى:

الأستاذ المشرف رتيعة محمد الذي ساندنا بتوجيهاته ونصائحه كما نتقدم بجزيل الشكر لأفراد لجنة المناقشة الأستاذ هدروق احمد والاستاذ شرفي جيلالي ونشكر كل من كان له الفضل في انجازي لهذه المذكرة.

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى ابي وامي العزيزين، الى إخوتي وأصدقائي

والى جميع من وقفوا معي

أقدم لكم هذا العمل وأتمنى ان يحوز على رضاكم.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991-2020, باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)،وتم الاعتماد على مؤشرات التحرير المالي التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الموجهة للقطاع الخاص، حجم الوساطة المالية، اضافة الى مؤشرات النمو الاقتصادي المتمثلة في رأس المال البشري ورأس المال المادي وتم تمثيل النمو الاقتصادي بنمو إجمالي الناتج المحلي، وتوصلت من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات وأن التحرير المالي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1991-2020).

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL).

Abstract:

This study aims to determine the impact of the financial liberalization policy on economic growth in Algeria during the period(1991-2020), Using an autoregressive distributed lag(ARDL),model,and the following indicators of financial liberalization were relied upon:foreign direct investment,loans directed to the private sector,The size of financial intermediation,in addition to the indicators of economic growth represented by human capital and physical capital.Economic growth was represented by The growth of gross domestic product.

Through this study,l concluded that there is a long-and short-term balanced relationship between the variables and that financial liberalization haz a positive impact on economic growth in Algeria during the study period(1991-2020).

Keywords: financial liberalization , economic growth, Algeria , ARDL model.

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الملاحق	
مقدمة عامة	
الفصل الاول: الاسس النظرية للتحرير المالي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	01
المبحث الاول: النظام المالي وسياسة الكبح المالي.....	02
المطلب الاول: مفهوم النظام المالي	02
المطلب الثاني: مفهوم سياسة الكبح المالي	03
المطلب الثالث: أدوات الكبح المالي	03
المطلب الرابع: نتائج سياسة الكبح المالي	05
المبحث الثاني: الاطار النظري للتحرير المالي والنمو الاقتصادي.....	07
المطلب الاول: ماهية التحرير المالي.....	07
المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.....	12
المبحث الثالث: الجدل النظري حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.	20
المطلب الاول:اعمال R.Mckinnon و E. Schaw في التحرير المالي.....	21

المطلب الثاني: اعمال R.Mckinnon و E. Schaw بين التوافق والتعارض....

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.....

خلاصة الفصل الاول.....

الفصل الثاني: تحليل تطور أداء القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل.....	27
المبحث الاول: لمحة تاريخية عن تطور القطاع المالي في الجزائر.....	28
المطلب الاول: نشأة القطاع المصرفي الجزائري.....	28
المطلب الثاني: إصلاحات القطاع المالي قبل سنة1990.....	31
المطلب الثالث: الاصلاحات في اطار قانون النقد والقرض10-90	33
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	
المطلب الاول: تحليل أهم مؤشرات التحرير المالي.....	35
اولا: الإئتمان المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي	35
ثانيا: مؤشر حجم الوساطة المالية.....	36
ثالثا: مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر.....	37
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي.....	
اولا: مؤشر نمو اجمالي الناتج المحليGDP.....	38
ثانيا: مؤشر رأس المال البشريHC.....	39
ثالثا:مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابتGFCF.....	40
خلاصة الفصل.....	42

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد الفصل الثالث.....	44
المبحث الاول: أدوات الدراسة المستعمة (منهجيةARDL)	55
المطلب الاول: *تعريف* منهجية ardl ومراحل تطبيقها	45
المطلب الثاني: اختبارات تشخيصية في نموذج ARDL	47
المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة.....	48
المطلب الاول: وصف متغيرات الدراسة ودراسة استقرار السلسلة الزمنية....	49
المطلب الثاني: تقدير نموذج ardl	52
خلاصة الفصل.....	61
الخاتمة.....	62
المراجع.....	67
الملاحق.....	75

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور مؤشر DCPS/GDP خلال الفترة2020- 1991.....	45
02	تطور مؤشر سيولة الاقتصاد للفترة(2020-1991).....	47
03	تطورالاستثمار الاجنبي المباشر للفترة(2020-1991).....	48
04	تطور نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة(2020-1991)....	49
05	تطور مؤشر رأس المال البشريHC	50
06	تطور مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت.....	51
07	اختبار ADF و PP عند المستوى.....	61
08	اختبار ADF و PP عند الفرق الأول.....	62
09	نتائج إختبار الحدود(bounds test).....	64
10	نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل.....	65
11	نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير.....	67
12	تشخيص المشاكل القياسية للنموذج المستخدم في الدراسة....	69

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	74
02	اختبار الاستقرارية ديكي فولر (ADF) بالاعتماد على مخرجات Eviews10	75
03	اختبار الاستقرارية (PP) بالاعتماد على مخرجات Eviews10.....	76
04	إختبار التكامل المشترك بالاعتماد على مخرجات Eviews10.....	77
05	نتائج اختبار الحدود بالاعتماد على مخرجات Eviews10.....	78
06	تقدير العلاقة قصيرة الاجل بالاعتماد على مخرجات Eviews10..	79
07	تقدير العلاقة طويلة الاجل بالاعتماد على مخرجات Eviews10.	81
08	نتائج اختبار Breusch-Godfrey لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي	82
09	إختبار تجانس تباين الأخطاء.....	83
10	اختبار الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test.....	84

المقدمة العامة:

يعتبر التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا ظهرت في السبعينات من القرن العشرين في عدة دول متقدمة واكتملت بتوسع أنشطة القطاع المالي، لتلحق بها الدول النامية التي انطلقت في اتخاذ إجراءات عديدة للقيام بإصلاحات مهمة على مستوى القطاعين المالي والمصرفي للتعجيل من عملية التحرير ، خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من الاقتصاد الإشتراكي إلى اقتصاد السوق وعلى رأسها الجزائر التي سعت منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى تبني وتطبيق إجراءات التحرير المالي التي تستهدف إزالة كافة القيود وأدوات التدخل الحكومي التي أصطلح عليها من قبلShaw و Mckinnon بسياسة الكبح المالي .

وبالتالي فإن التحرير الاقتصادي لا يكتمل إلا بإصلاح القطاع المالي وتحريره من جميع أوجه الكبح المالي لأداء دوره في النشاط الاقتصادي ،و من جانب آخر فقد أثبتت العديد من الدراسات أن تطبيق سياسة التحرير المالي يتطلب توضيح الأهداف المنتظرة منها وتحديد الترتيب الملائم لها تماشيا مع حالة الاقتصاد مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات التي من شأنها إعاقة أو دعم كل إجراء.

1-الاشكالية:

نهدف من خلال بحثنا هذا الى تسليط الضوء على اثر سياسة التحرير المالي في الجزائر، ومدى مساهمة التحرير المالي في الرفع من النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبناء على ما سبق تتجلى اشكالية الدراسة فيما يلي:

"ماهو اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1991-2020)؟"

وكي نستطيع ان نلم بجوانب الموضوع قمت بتجزئة الاشكالية الى الاسئلة الفرعية التالية:

1-الاسئلة الفرعية:

- ماذا يقصد بالتحرير المالي وما العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي ؟
- هل تأثير حجم الوساطة المالية ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل تطبيق سياسة التحرير المالي يساهم في رفع نسب النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- هل القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؟

2-فرضيات الدراسة:

- مؤشر حجم الوساطة المالية يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إن تطبيق سياسة التحرير المالي يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تأثير القروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي يكون ايجابي في المدى الطويل.

3-أهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع المعالج في حد ذاته ، فلا تزال المبادئ التي ترتكز عليها سياسة التحرير المالي محل الجدل والنقاش القائم بين مختلف الباحثين الاقتصاديين من معارضين ومؤيدين، وذلك حول مدى صحة مساهمة تطبيق هذه السياسة

في عملية تحفيز النمو الاقتصادي للدول النامية بصفة خاصة، ودورها في ما يتعلق بتحسين فعالية أنظمتها المالية .

وباعتبار أن هذا الموضوع لا يزال حديث التداول على المستوى الدولي، فسوف تمثل هذه الدراسة استفادة حقيقية في مجال الاقتصاد.

4-اهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من وراء هذا الموضوع في معرفة مدى مساهمة تحرير النظام المالي في عملية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي، وكذلك تبيين اهمية النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل المتغيرات الاقتصادية وتفسيرها بأساليب قياسية علمية.

5- اسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعود السبب في إختيار دراسة هذا الموضوع هو محاولة فهم سياسات التحرير المالي باعتبار القطاع المالي ركيزة أساسية ومهمة في تحقيق النمو الاقتصادي .إضافة إلى الميول والاهتمام الشخصي للموضوع، والرغبة في التعمق فيه مستقبلا .

6-حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** إعتمدت في هذه الدراسة على بيانات تخص مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الفترة الزمنية الممتدة من (1991-2020)
- **الإطار المكاني:** أما فيما يخص الإطار المكاني تم دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر.

7-منهج الدراسة:

قصد الإجابة على اشكالية البحث إعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل ان ألم بجميع الجوانب النظرية للدراسة، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والتوصل الى أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، وكانت الأدوات المستخدمة في الدراسة هي: مجموعة البيانات التي تخص دولة الجزائر خلال الفترة (1991-2020) بالإضافة إلى برمجية Eviews 10.

8-هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول خصص فصلين منه للجانب النظري وخصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي ويمكن استعراض هيكل البحث كما يلي:

الفصل الأول: وضحت في الفصل الأول تحت عنوان الأسس النظرية للتحرير المالي والنمو الاقتصادي مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي وسياسة الكبح المالي وكذلك الاسس النظرية للتحرير المالي والنمو الاقتصادي النظريات القديمة والحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني: تم تخصيصه لتحليل تطور اداء القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وتضمن لمحة عن تطور القطاع المصرفي والاصلاحات المتعلقة به ، كما تضمن تحليلا للمؤشرات المتعلقة بالتحرير المالي والنمو الاقتصادي

أما الفصل الثالث: بعنوان دراسة قياسية لأثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر قمت فيه بدراسة بمبحثين تضمن المبحث الأول الأدوات المستخدمة في الدراسة (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة) اما المبحث الثاني لعرض ومناقشة النتائج.

9- صعوبات ومرجعية الدراسة:

إعتمدت في إعدادي لهذا البحث على مجموعة متنوعة من المصادر بما يتعلق بالجانب النظري كالكتب والمقالات واطروحات دكتوراه والمذكرات. أما في ما يخص الجانب التطبيقي فإن إنجاز أي بحث قياسي لا يخلوا من مواجهة صعوبات والأمر لا يختلف بالنسبة لهذه الدراسة.

الفصل الأول:

الاسس النظرية للتحرير المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النظام المالي من بين مؤشرات النمو الاقتصادي الهامة الذي يوضح خطط التنمية وأهدافها، لذا فإن تطور هذا النظام دلالة على تحقيق معدلات حقيقية في النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية:

***المبحث الاول :النظام المالي وسياسة الكبح المالي**

***المبحث الثاني: الإطار النظري للتحرير المالي والنمو الاقتصادي**

*** المبحث الثالث: الجدل النظري حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي**

المبحث الاول :النظام المالي وسياسة الكبح المالي

المطلب الاول: مفهوم النظام المالي

يمكن تعريف النظام المالي على أنه:[1] جملة من العلاقات المالية المتشابكة بين الأفراد والوحدات المختلفة التي تشكل الاقتصاد ،أو بمفهوم آخر فهو : جملة من القواعد والمؤسسات التي تعمل على ضبط العلاقات المالية في مجتمع ما . كما يعرف النظام المالي بأنه:[2] شبكة من الأسواق (سوق المال ؛البورصة) ، والمؤسسات المالية "المصارف التجارية، تقوم بالتعامل بمجموعة من السندات المالية(ودائع مصرفية ، أسهم ، سندات الخزينة) التي تساهم في تسهيل إقراض وإقتراض الأموال وتحويل النقود..

المطلب الثاني: مفهوم سياسة الكبح المالي

بالعودة إلى الادبيات السابقة فإن مصطلح الكبح المالي تم طرحه اول مرة من طرف ماكينون وشاو حيث لاحظا أن اقتصاد الدول النامية يعاني من معوقات فيما يخص أنظمتها المالية والتي حالت دون القيام بدوره في النمو الاقتصادي.[3]

يعرف**Martin**–ا و**Roubini** الكبح المالي بأنه:[4]

---

[1] درويش عمار ، لعقاب يسرى–**العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة1970–2020** مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد07؛العدد01؛جوان2023؛الصفحة127

[2] طيبي بومدين،سعادي محمد– **النظام المالي كآلية فعالة لتحقيق ودعم النمو الاقتصادي**– دفاتر،18(01)؛جامعة سعيدة(2022)576

[3] حسيب سهيلة –**دراسة قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي**–أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص ادارة مالية ؛المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة؛2021؛الصفحة27

[4] محمد بن بوزيان،عبد اللطيف مصيطفي–أساسيات النظام المالي وإقتصاديات الأسواق المالية–مكتبة حسين العصرية للنشر

جملة من السياسات والظوابط والقيود النوعية والرقابية التي يتم فرضها من طرف الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بأن توظف كامل إمكانياتها المتاحة .

و يعرف**McKinnon** و**Schaw** (1973) الكبح المالي على انه:[1] انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي والمالي، و يمكن تمييز هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين المتعلقة بالنشاط البنكي التي تهدف إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي وبناءا على ما سبق يمكن أن نعرف الكبح المالي على أنه جملة من الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بالنظام المالي والتي تتخذها السلطات النقدية بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة وبسعر فائدة منخفض .

المطلب الثالث: أدوات الكبح المالي

يأخذ الكبح المالي عدة أشكال أهمها ما يلي:[2]

*ضبط وتقييد أسعار الفائدة عن طريق تسقيف سعر الفاردة أو تدنية معدلات الفائدة على الإقراض والودائع

*تخصيص الائتمان وهذا بناءً على تعليمات إلزامية للبنوك بتخصيص قروض إلى قطاعات حكومية معينة عندالحد الأدنى للتكلفة.

*رفع الإحتياطي الإجباري

*إبقاء السوق المحلية أسيرة للديون الحكومية

[1] صديقي مريم ،زناقي سيد احمد –الاختبارات القياسية لاثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي–مجلة الاقتصاد والإدارة،المجلد21العدد2؛(2022)؛صفحة87

[2] لمطوش لطيفة،بن قدور أشواق –**سياسات الكبح المالي ودورات النمو الاقتصادي في الدول النامية :تقارب ام تباعد ،دراسة حالة الجزائر والسعودية** ؛مجلة التكامل الاقتصادي ؛المجلد11–العدد03(مارس2023) الصفحة 130

* تقييد حركة رؤوس الأموال الدولية بالإضافة لتقييد الدخول إلى الصناعة المصرفية.

* التدخل الحكومي المباشر في القطاع المالي (تأسيس وتشغيل البنوك المملوكة للدولة)
*السياسات النقدية غير التقليدية التي تحافظ على منحنى سعر الفائدة مسطحًا بشكل مصطنع والذي يعتمد في الغالب على عمليات السوق المفتوح.

المطلب الرابع: نتائج سياسة الكبح المالي

لقد اختلفت الاراء حول نتائج الكبح المالي على الاقتصاد ،فهناك من يرى بأن هذه النتائج ايجابية ومنها من يرى بأنها سلبية، نوضحها كالتالي:

1-النتائج الايجابية لسياسة الكبح المالي على الاقتصاد: نلخص أهم النتائج الايجابية لسياسة الكبح المالي في النقاط التالية:[1]

* سياسة الكبح المالي تسمح بعقلنة منح القروض للمقترضين، بحيث يكثر من يطلبون القروض مقابل محدودية العرض، مما يتيح للبنك فرصة الاختيار على اساس تعظيم الأرباح وتقليص المخاطر.

* تمكن الحكومة من التخصيص الجيد للموارد المالية لصالح قطاعات اقتصادية تستهدف السياسات الاقتصادية تطويرها لعدة اسباب اقتصادية أو اجتماعية على غرار القطاع الزراعي أو القطاع العام الذي يوظف أعداد كبيرة من العمال

* تصبح الحكومة قادرة على تمويل العجز العام الذي تعانيه من خلال سياسات الكبح المالي في ظل العجز أو قصور النظام الضريبي عن القيام بدوره، سواء بشكل مباشر من خلال إلزام البنوك بتمويل العجز الموازني،أو من خلال توجيه القروض البنكية الى قطاعات

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن، **التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-**، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية ونقود،جامعة سيدي بلعباس،الجزائر 2021 ص 14

معينة أو مشاريع عامة تستهدفها السياسات الاقتصادية للحكومة وتعجز الموارد المالية للحكومة عن تمويلها.

2- النتائج السلبية لسياسات الكبح المالي[1]: تعد سياسة الكبح المالي المطبقة في الدول النامية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي بحيث لم يشجع على تراكم رأس المال، وهو ما يؤكدهMcKinnonو Schaw (1973) في دراستهما وذلك نتيجة ل:

* قلة الادخار بسبب النقص في إقبال الأفراد على عملية الايداع لمواردهم المالية في البنوك وتوجههم للاستهلاك المالي مما ينجم عنه انخفاض حجم الأموال المتاحة للاستثمار.

* ثبات الاستثمار في مستوى منخفض عن المستوى الأمثل والمطلوب الذي يجب أن يكون عليه.

* تدهور في نوعية الاستثمارات الممولة من طرف البنوك التجارية بسبب إجبار هذه الأخيرة من طرف الحكومات على تمويل مشاريع واستثمارات ذات مردود منخفض كالقطاع الزراعي وقطاع العقارات.

إضافة الى أن التدهور في نوعية الاستثمارات يعود إلى التغير في سلوك الوساطة المالية، وبالتالي لا يكون هنالك عرض جديد للقروض ذات مخاطر مرتفعة من طرفها، الأمر الذي أثر سلبا على المشاريع والاستثمارات الجديدة.

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن، **مرجع سابق**ص 15

المبحث الثاني: الاطار النظري للتحرير المالي والنمو الاقتصادي

من خلال هذا المبحث سنحاول الإحاطة بأهم جوانب النمو الاقتصادي والتحرير المالي .

المطلب الاول: ماهية التحرير المالي

أولا: مفهوم التحرير المالي

تعددت التعاريف نذكر منها:

عرفه Mckinnon و Shaw(1973): بأنه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة فعالة وبسيطة للتسريع من وتيرة النمو الإقتصادي في الدول النامية.[1]

ويقصد بالتحرير المالي إلغاء جميع القيود والظوابط التي تفرض على حركة رؤوس الأموال

قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية ، وإعطاء الفاعلية المطلقة للسوق في عملية ضمان تخصيص وتوزيع الموارد المالية[2].

كما يعرف التحرير المالي على انه: عملية تحتوي مجموعة من التدابير الموجهة نحو الغاء القيود المفروضة على القطاع المالي.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن:[4] يتوقف التحرير المالي على رؤية متخذي القرار الاقتصادي فهو يخضع لتوجهات السياسة الاقتصادية فنجد من ما يعني به اعطاء

---

[1] صديقي مريم ،زناقي سيد احمد –الاختبارات القياسية لاثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي–مجلة الاقتصاد والإدارة،المجلد21العدد2؛(2022)؛صفحة90

[2] محمد بن بوزيان،عبد اللطيف مصيطفي–**أساسيات النظام المالي وإقتصاديات الأسواق المالية**–مرجع سابق صفحة162

[3] زكية محلوس–**نظرية التحرير المالي:مفاهيم واسس**–مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي؛الجزائر؛العدد السابع(2016) صفحة 464

[4] مدياني محمد؛ طلحاوي فاطمة الزهراء–**التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990–2014)**–؛جامعة احمد دراية ؛مجلة الحقيقة ؛العدد38(2016)؛الصفحة541

الحرية الكلية أو الجزئية لمتغيرات النظام المالي بصفة عامة مما يكسب التحرير المالي صفة التعميم أو الشمولية.

ثانيا: أنواع التحرير المالي

يشمل التحرير المالي كل من:

التحرير المالي الداخلي (المحلي): ويشمل تحرير مجموعة من المتغيرات نوجزها فيما يلي:

* **تحرير سعر الفائدة :** وذلك من خلال الحد من الرقابة التي تتمثل في تحديد أسقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها لكي تتحدد في السوق بالإلتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها للإستثمار، من خلال الملائمة بين الإستهلاك والإنفاق الإستثماري وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي ولا يحدث هذا اذا لم تثبت الأسعار عند حد معين.[1]

* **تحرير الإئتمان:** يتمثل في التخلي عن سياسة توجيه الإتمان نحو قطاعات اقتصادية معينة. أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي وكذلك إلغاء :

-عملية تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض .

-عملية تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية.

-عملية تحديد حصص معينة لأنواع القروض (قصيرة متوسطة طويلة الأجل).[2]

***إلغاء القيود المتعلقة بإختصاص البنوك والمؤسسات المالية:** وهذا لمنح الفرصة للبنوك من أجل تحسين أدائها وتسييرها، خصوصا في ظل المنافسة الشديدة بحيث تصبح البنوك

[1] شهبون وفاء –**التحرير المالي وتأثيره على النمو الإقتصادي،دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2014** –مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي ودولي(2016) صفحة35

[2] صديقي مريم ،زناقي سيد احمد ،مرجع سبق ذكره صفحة91

قادرة على مواجهة كافة طلبات المستثمرين ،وتعمل على جلب عدد كبير من المدخرين ،عندما يتم التحكم في أسعار الفائدة والعمولات.

ويرى أنصار هذا المنهج أنه إذا تم التحرير المالي الداخلي بنجاح، فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي و ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات ايجابية ومقبولة وتشجيع الادخار وإلى كفاءة في تخصيص الائتمان، كما أن التحرير المالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.[1]

التحرير المالي الخارجي (الدو لي): يشمل التحرير المالي على المستوى الدولي العناصر التالية:[2]

1-تحرير الأسواق المالية: عن طريق إزالة كافة القيود والعراقيل التي تفرض ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأصول والأوراق المالية للمؤسسات المالية المحلية والمنشآت الصادرة في بورصة القيم المنقولة ، والحد من إجبار توطين رأس المال والفوائد وأقساط الأرباح بمعنى إلغاء جميع الحواجز امام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة داخليا والأرباح التي تنتج عنها.

2-تحرير حساب رأس المال: إن تحرير حساب رأس المال يعد جوهر عملية التحرير المالي، والمقصود به تحرير حساب رأس المال وجميع الحسابات المالية لميزان المدفوعات التي تضم مختلف أشكال رأس المال كالأسهم والديون، والإستثمار المباشر والعقاري . يرتبط تحرير حساب رأس المال بالحد من القيود على معاملات النقد الأجنبي وظوابط أخرى

[1] شهبون وفاء، مرجع سابق ذكره صفحة 35

[2] حمادي مريم، دردوري لحسن-**تقييم سياسة التحرير المالي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة (1990-2019)**-مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد10/العدد02،(2021) صفحة305

ترتبط بهذه المعاملات وتشمل حركة رأس المال بين مختلف الدول إلى جانب القطاع الخاص.

ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص الى امرين هامين:

الأول: أنه من الاحسن الشروع في عملية تحرير التدفقات طويلة الاجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وكذلك القيام بتحرير الاستثمارات الاجنبية المباشرة قبل تحرير استثمار المحافظ المالية او الاستثمارات غير المباشرة.

الثاني: ان عملية التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن النظم والقواعد المطبقة على المعاملات بالعملة الأجنبية ،بل قد يحتاج الى تقوية قواعد ونظم الحيطة ذات الصلة بتحويلات العملة الأجنبية التي يقوم بها غير المقيمين.

ثالثا: متطلبات التحرير المالي الناجح

ان التحرير المالي الناجح يتطلب إعداد حذر حتى يتحقق الهدف ولذلك يجب التأكد من وجود العديد من العوامل التي تعد متطلبات تنفيذ برنامج التحرير المالي بنجاح، والتي يمكن عرضها كالتالي:

- **ضمان المنافسة:** التحرير المالي يتطلب إلغاء العوائق أمام عملية المنافسة.
- **ضمان عدم تجزئة السوق:**يعد اتجاه المشروعات الى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والبنكية خصوصا دون الاخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات لبنوك قد تؤدي الى عدم تكامل السوق، ولذا وجب اعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع بنكية جديدة.

- **الابتعاد عن التمييز في عمليات منح الائتمان:** وذلك بإلغاء مزيد من الاعانات المالية ولوائح اسعار الفائدة وتسهيلات الائتمان الخاصة ،وان يتم السماح للبنك المركزي بإستعمال سياسة السوق المفتوحة وسياسة الخصم.[1]
- **توفر بيئة اقتصادية مستقرة:** يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة من الركائز الأساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي كمخاطر التضخم وعجز الموازنة وغيرها ومن ثم الاندماج فيه.
- **توفر نظام قانوني وإشرافي مناسب:** وذلك من خلال:
  - وجود بنية مؤسسية وقانونية ملائمة.
  - الاشراف و التنظيم المناسب على المؤسسات المالية.
- **مراعاة التدرج والسرعة في تطبيق برنامج التحرير المالي:** يوجد منهجان للتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة اجراءات التحرير في وقت واحد والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم بشكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطة وحذر .[2]

رابعا: مؤشرات التحرير المالي

اختلفت آراء الاقتصاديين في تحديد عدد ونوعية المؤشرات المالية التي تستخدم لقياس درجة التحرر المالي وتطور النظام المالي، بحيث يقاس التحرير المالي بعدة مؤشرات مالية والتي تم تداولها وأدرجت في دراسات الباحثين:

[1] حمادي مريم، دردوري لحسن ،مرجع سبق ذكره ، صفحة306

[2] بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين–**التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**–مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد17(2017)صفحة321

❖ **حجم الوساطة الماليةM2/PIB:** ويطلق عليه بمؤشر عرض النقود، فهو يقيس درجة استخدام النقد في الاقتصاد القومي، وهو يبين حجم القطاع المالي من خلال حجم السوق، وتعني زيادة هذه النسبة عبر الزمن تراكما اسرع لمجوعة متنوعة من الأصول المالية بصفة عامة والودائع الادخارية بصفة خاصة.[1]

❖ **معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام** :يضم الودائع تحت الطلب والودائع متوسطة وطويلة الأجل، ويقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بغض النظر عن أجله، ويختلف عن مؤشر الوساطة المالية في أنه يشمل جميع أنواع الودائع لدى البنوك، تستثنى منها النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، ويعد الارتفاع في نسبة هذا المؤشر دليلا على الدور الكبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات مما يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.[2]

❖ **مؤشر الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخامDCPS/GDP:**

بينت البحوث الحديثة أن التخصيص الكفؤ للموارد والتعبئة الفعالة للمدخرات المحلية يعتمدان على استطاعة القطاع الخاص في الحصول على القروض وطبقا لنموذج Mckinnon و shaw فإن رصيد الائتمان الموجه للقطاع الخاص هو المسؤول على نوعية وتراكم رأس المال .[3]

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

[1] حسيب سهيلة –دراسة قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي–أطروحة دكتوراه ، تخصص ادارة مالية ؛المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة؛2021،صفحة63

[2] مدياني محمد؛ طلحاوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق صفحة 544

[3] حسيب سهيلة، مرجع سابق صفحة 63

تنوعت تعاريف النمو الاقتصادي نذكر منها:

يعرف النمو الإقتصادي على أنه: الزيادة في إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في محيط إقتصادي معين.[1]

كما يعرف النمو الإقتصادي بأنه: الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج القومي،بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة بإستمرار في إنتاج السلع والخدمات لاقتصاد معين لتكتفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها.[3]

ثانيا :قياس النمو الاقتصادي

يتم قياس النمو الاقتصادي بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي، حيث يتطلب النمو الإقتصادي زيادة في متوسط دخل الفرد والناتج الحقيقي:

أ- **الناتج الوطني:** يعتبر مقياس حصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه يمثل معدل النمو، ويحسب الناتج الوطني من خلال حساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة البلد نفسه، ثم يتم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ويعاب على تلك المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، بحيث أن كل دولة لها عملتها الوطنية وعليه لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفقا لهذا المقياس، وبالتالي تستخدم غالباً عملة

[1] العقون عبد الجبار-**أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر،دراسة مقارنة مع بعض دول الخليج العربي**-أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة(2020) صفحة66

[2] ليندة بخوش-**أثر تطور النظام المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر**-أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومؤسسات مالية،جامعة باتنة (2022؛صفحة)75

[3] مسغوني سهام،بلعباس رابح،**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط**-مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 20.(01)،ص 265

دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى تسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب- **الدخل الفردي:** ان أهمية قياس نمو الدخل الفردي تكمن في معرفة علاقة نمو الإنتاج بتطور السكان،ويعد هذا المقياس عيني للنمو، أي يتم قياس النمو المحقق على مستوى كل فرد من خلال زيادة ما يتم انفاقه .[1]

ثالثا: محددات النمو الاقتصادي

تتعدد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، ويمكن تفصيل اهم هذه العوامل فيما يلي:

- **رأس المال البشري:** ويكون على شكل الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب ،وتؤكد الكثير من الدراسات على الاثر القوي والايجابي لهذا العامل في الرفع من معدل النمو الإقتصادي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، نظرا لما يترتب عليه من استيعاب التطورات والأفكار الجديدة التي اكتشفت بالدول الأخرى، فضلا عن الرفع بكفاءة رأس المال المادي والرفع من انتاجية القوة العاملة.[2]

- **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:**

ان انتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية: وفرة المعادن،المياه، الغابات درجة خصوبة التربة.... ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا يوجد ما يعرف بالموارد الطبيعية فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع.الا اذا تمكن الانسان من ان يستغلها لتحقيق الغايات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

---

[1] زكرياء مسعودي،خليفة عزي-**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذجيFMOLS و ECM ،دراسة قياسية**؛مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد04-العدد07 (ديسمبر2019)؛صفحة120

[2] عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ص78

وعندما يتحقق ذلك فإن الموارد حينئذ ستفقد تسميتها بالطبيعة وتصبح كأنها من صنع الانسان.[1]

-**تراكم رأس المال:** إن تراكم رأس المال يعد عاملا مهما ومؤثرا في النمو الإقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الإدخار، وبمعنى آخر بحجم الدخل الذي يستطيع المجتمع توفيره والذي ينفق على السلع الرأسمالية(البنى التحتية كالجامعات،الآلات الإنتاجية و المعدات..). وهذا يتطلب من المجتمع أن يمتنع عن استهلاك جزء من انتاج الوقت الحاضر، وتحويل الدخل المتوفر الى نشاطات استثمارية، ولذلك لابد للمجتمع ان يقوم بالتضحية من جزء من انفاقه لإحداث التكوين الرأسمالي وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية ذات كفاءة لتشجيع الإستثمار.[2]

-التقدم الفني:

يعرف على انه حقيقة ذات طابع كيفي بحيث يفرض في الواقع تغير معتبر ومناسب في معاملات الانتاج لأنه مدعو لتحسين وتطوير الاداء الاقتصادي. كما يمكن يعرف على انه" سرعة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[3]

رابعا: نظريات النمو الاقتصادي

1-النظرية الكلاسيكية

[1] خديجة بورغدة –**أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي،دراسة تحليلية لتونس**–مذكرة للحصول على شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،2021؛الصفحة7

[2] خديجة تافساست؛**تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الإقتصادي–دراسة قياسية في الجزائرخلال الفترة (1990–2013)**؛اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ؛ جامعة باتنة ؛(2017)؛صفحة77

[3] خديجة بورغدة، مرجع سابق صفحة 8

يعد كل من سميث وريكاردو ومالثيوس أشهر رواد المدرسة الكلاسيكية، ومن اهم افكار الاقتصاديين الكلاسيكيين ما يلي: [1]

- تقوم افكار الكلاسيكيين على حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع السوق مما يؤدي إلى نجاح التخصص وتقسيم العمل.

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في ادنى المستويات ما يعني ان نظام المبادرات الفردية هو السائد مع قيام الدولة بتصحيح مسارات النمو وخاصة بالضغط على

على النمو السكاني.

- يعتمد النمو الاقتصادي على مجموعة من العناصر (الموارد الطبيعية ؛السكان ؛رأس المال ؛التقدم التكنولوجي)، وقد وضع الكلاسيكيون بعض الفرضيات التي تبين العلاقة بين هذ العوامل .

- يعد تراكم رأس المال محركا اساسيا في عملية التنمية وذلك لدوره في تحقيق التقدم الفني وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل .

- لقد أعاد الكلاسيكيون نمو المجتمع ووصوله إلى مرحلة الركود إلى عاملين أساسيين وهما :

معدل التقدم الفني ، كذلك الى النمو السكاني وما نتج عنه من ضغط على الأرض المحدودة المساحة ما أدى لظهور الغلة المتناقصة.

2- النظرية الكنزية :[1]

[1] خولة زرقاط؛مسعودة لوجاني-أثر **سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**-مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة العربي التبسي (2022)؛صفحة17

إن من أول المبادئ التي نادى بها كينز هو مبدأ سيادة السوق لتحقيق التوازن الإقتصادي، وقد ركز على دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي ،وتدخل الدولة في تعويض ما يمكن ان ينقص في الطلب الفعال الذي يعتبره كينز استنادا على نظرية مالثيس المحرك الأساسي لزيادة الدخل القومي وكذلك التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار و الاستثمار استنادا على مفهوم الميل الحدي لكلا من الاستهلاك والاستثمار. كما ركز كينز على التوزيع العادل للدخل لصالح افراد المجتمع والطبقات الفقيرة وذلك لإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك عند هذه الطبقات أي زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي يمثل محركا أساسيا لإرتفاع الدخل القومي على عكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية.

3-النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

ظهرت أفكار النيوكلاسيكيين بمساهمة كبيرة من الاقصاديين "ألفريد مارشال-فيسكل – كلارك ، وأهم أفكار النيوكلاسيكيين في النمو تتمثل في:

* النمو الإقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي يعتبر عملية مترابطة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث ان النمو في قطاع محدد يؤدي لدفع القطاعات الاخرى للنمو، كما يؤدي نمو الناتج الوطني الى نمو فئات الدخل المختلفة(أجور،ارباح..)؛ كما انه يعتمد على ما هو متاح من عناصر الانتاج(العمل، راس المال،الارض،موارد طبيعية..)[2].

*فيما يخص عنصر العمل نجد ان النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان او القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

---

[1] عمارة البشير –**نماذج النمو الإقتصادي والاقتصاد الجزائري**– دفاتر ،المجلد(16)؛العدد2 المركز الجامعي أفلو (2020)؛صفحة437

[2] فضيلة ملواح، علي مكيد–**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2018)**–مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ،العدد17جوان(2020)؛صفحة 129

* كذلك فيما يخص راس المال فقد اعتبر النيوكلاسيكيون ان عملية النمو محصلة تفاعل بين التراكم الرأسمالي وزيادة السكان، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض راس المال والتي تؤدي لتخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الانتاج فيتحقق النمو الاقتصادي.

* بالنسبة لعنصر التنظيم يرى النيوكلاسيك ان المنظم يشغل التطور التكنولوجي بصوة تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية.

*ان النمو الاقتصادي كما يصفه "مارشال" بالنمو العضوي لايتحقق فجأة وانما بشكل تدريجي ، واستعان النيوكلاسيك في هذا الامر بأسلوب التحليل الذي يعتمد على فكرة التوازن

الجزئي الساكن، ويرى النيوكلاسيك ان كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو بشكل تدريجي متداخل وبتأثير متبادل مع المشاريع الاخرى.[1]

4- نظرية النمو الحديثة:

أدى فشل النيوكلاسيك في تفسير جزء كبير من النمو الاقتصادي لظهور ما يعرف بنماذج النمو الداخلي، فقد شهدت فترة أواخر الثمانينات انتعاش نظريات النمو، فقد ساهمت النماذج المرتبطة بالمعارف في احياء نظرية النمو ،وقد استندت على عنصرين جديدين هما: مخزون الأفكار وراس المال البشري.[2]

1-نموذج AK

يعد نموذجAK للاقتصادي Rebelo أبسط نماذج النمو الداخلي واهمها، وما يميزه هو عدم تناقض رأس المال، وقد اهتم نموذجAK بالنمو الذاتي المستدام اذ يركز على تراكم عوامل

[1] جلال خشيب- النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات-بدون دار نشر ،صفحة13

[2] فطيمة بزعي، زكية بن زروق -تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي،مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد12(2)جوان2017،صفحة361

الانتاج من خلال افتراض ان راس المال هو عنصر الانتاج الوحيد، وبرر Rebelo هذا بأخذ عنصر العمل على انه رأس المال البشري، اضافة الى رأس المال العيني(آلات،معدات..) وقد أطلق عليه تسمية رأس المال الموسع K .[1]

2-نموذج Lucas1988

يعد نموذج **Lucas** من اهم النماذج التي تطرقت لدور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، حيث يعتقد لوكاس ان النمو الاقتصادي يتحدد بتراكم رأس المال البشري اساسا، وفسر ذلك بأن المفهوم الموسع لراس المال يشمل كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ففي حين ان الاستثمار في راس المال المادي يخضع لتناقص العائد فإن الاستثمار في رأس المال البشري يختلف عن ذلك، بحيث يكون تراكم رأس المال البشري له اثار خارجية موجبة تحد من تناقص العائد من الاستثمار في رأس المال المادي، ومنه يكون عائد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ثابتا في الأجل الطويل.[2]

3-نموذج Paul Romer1990

يقدم نموذج **Romer** صياغة صريحة تفسر تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، الذي يعتبره ثمرة الافكار الجديدة والاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر عن طريق بيع براءات الاختراع، وتعتبر المعارف والافكار لا تقبل التنافس بحيث يستطيع استخدامها مرات عديدة من أطراف عدة في الوقت نفسه دون ان تتدهور.

كما أشار رومر في اوراقه البحثية الى المدخلات الأربعة الاساسية في نموذجه والمتمثلة في "رأس المال البشري، العمل، رأس المال، ومؤشر مستوى التكنولوجيا" ،حيث تتمثل خدمات

---

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ص105

[2] موراد تهتان،عمران بشراير –**رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية،دراسة قياسية بإستخدام نماذج بانل الديناميكي**،مجلة الباحث عدد17(2017)؛ صفحة251

العمل في المهارات وتقاس بعدد الافراد، بينما يقاس رأس المال بوحدة السلع الاستهلاكية ،أما رأس المال البشري كمقياس للتأثير التراكمي للأنشطة كالتدريب على الوظيفة والتعليم النظامي، ويفصل النموذج المستخدم المكون من المعرفة عن عنصر التكنولوجيا.[1]

تعد كذلك دراسة بارو **Barro 1996** ، من بين الدراسات المهمة والمتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي ادخلت عوامل أخرى كالسياسة التجارية والاستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار الأجنبي واستقلال القضاء.[2]

المبحث الثالث: الجدل النظري حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي

سيتم تخصيص هذا المبحث لتناول أهم أعمال "ماكينون" و "شاو" في التحرير المالي إضافة إلى الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

المطلب الاول:اعمال R.Mckinnon و E. Schaw في التحرير المالي

سنلخص اهم اعمال وافكار "ماكينون و شاو"في التحرير المالي كالتالي:

يعد كلا منR.Mckinnon و E. Schaw (1973) أول الناقدين لسياسة الكبح المالي وقد اقترحا ازالة كافة القيود والعراقيل التي من شأنها اثقال كاهل القطاع المالي، إضافة الى حرية عمل آليات السوق لتوفير افضل تخصيص ممكن للموارد المالية، وتم تأييدهما من

[1] عادل زقرير ؛**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998–2012)**؛أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛جامعة بسكرة(2015)؛صفحة50

[2] عبد الحليم شاهين–**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**–دراسات تنموية المعهد العربي للتخطيط بالكويت ؛2021؛صفحة 22

هيئات عدة كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ،والتي اشارت الى ضرورة التحرر المالي وازالة القيود للدول النامية كحل حتمي لمشكلة ضعف معدلات النمو الاقتصادية.[1]

*يعتقدR.Mckinnon بوجود علاقة ذات اثر ايجابي بين معدلات الفائدة والنمو الاقتصادي،حيث ان تأثير معدل الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي يكون من خلال تأثيره على الادخار والاستثمار.

*يعتقد E. Schaw ان الأثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يكون بتحرير معدلات الفائدة الحقيقية التي يجب ان تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بصورة تعكس الندرة النسبية للادخار.[2]

*يرى E. Schaw وR.Mckinnon أن النمو الاقتصادي يعاني من الكبح في الدول الناشئة وذلك للتنظيم المبالغ في نظامها المالي كالتثبيت الاداري لسعر الفائدة في مستويات منخفضة، التمويل الاستثنائي للدين العمومي،تأطير القروض،...،كل هذه العوامل تفضي لضعف الادخار المالي فتصبح البنوك عاجزة عن تمويل الاستثمارات.[3]

المطلب الثاني: اعمال R.Mckinnon و E. Schaw بين التوافق والتعارض

أولا : توافق اعمال R.Mckinnon وE. Schaw

[1] خديجة تافساست؛**تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الإقتصادي–دراسة قياسية في الجزائرخلال الفترة (1990–2013)**؛اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ؛ جامعة باتنة ؛(2017)؛صفحة45

[2] زكية محلوس–**نظرية التحرير المالي:مفاهيم واسس**–مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي؛الجزائر؛العدد السابع(2016) صفحة 466

[3] بلال راحو–استراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الازمات وتحقيق النمو الاقتصادي–اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر(2019)؛صفحة45

يتفق كل من ماكينون وشاو في النقاط التالية:[1]

*ضرورة تحرير القطاع المالي في البلدان النامية ويعتبرانه شرطا ضروريا لتحقيق نمو اقتصادي سريع. كما يتفقان على ضرورة تخلي الدول النامية لأي شكل من اشكال التدخل في القطاع المالي خاصة فيما يخص تحديد سعر الفائدة والتركيز على ضرورة تحقيق معدلات فائدة حقيقية عن طريق الوساطة المالية في ظل قطاع مالي يتمتع بحالة توصف بالتحرير المالي. – كما يتقارب ماكنون وشاو في عدة نقاط منها: تأكيدهما على المضمون السلبي لظاهرة الكبح المالي اي اسعار فائدة حقيقية سالبة والعلاقة التي تربطها بتفتيت سوق رأس المال واحداث ظرف غير ملائم لتراكم رأس المال الحقيقي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

* يعمل الكبح المالي على اضعاف تدفقات الاموال القابلة للإقراض بسبب النظام المصرفي المنظم،الأمر الذي يدفع المقترضين للإعتماد على التمويل الذاتي.

ثانيا : التعارض بين اعمال R.Mckinnon وE. Schaw

بالرغم من اتفاق كل من "ماكينون وشاو" على الدور الكبير والمهم للتحرير المالي في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التطور المالي و كذلك على الدور المهم لمعدل الفائدة في تحفيز الادخار ،إلا أن هناك اختلافات نذكرها فيما يلي:[2]

يتميز تحليل "ماكنون" بأنه يتم في اقتصاد مجزأ بحيث ان الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي دون الضرورة للطلب على القروض؛اما البنوك فتتلقى الودائع وتقوم بمنح الفوائد عليها ولا تقوم بمنح القروض اي لا وجود للوساطة المالية في الاقتصاد وهذه خاصية

[1] عبد الكريم بوغزالة احمد–**أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري**–اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر(2016)؛ صفحة44

[2] خديجة بورغدة –**أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي،دراسة تحليلية لتونس**؛مرجع سبق ذكره ؛صفحة49

تميز الدول النامية. بينما تحليل" شاو" يدرج بعدا جديدا وهو الوساطة المالية اي امكانية الاقتراض من اجل عملية التمويل للمشاريع الاقتصادية على عكس ماكنون فتحليل "شاو" بوجود التمويل الذاتي الى جانب النشاطات الإئتمانية للبنوك.

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي

أولا: الدراسات السابقة التي أثبتت وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي

1 . دراسة Quinn (1997) [1]**:** قام الباحث هنا بدراسة علاقة التحرير المالي الخارجي بالنمو الاقتصادي، وتناول من جانب التحرير المالي الخارجي :تحرير حساب رأس المال ،ومثل النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج الاجمالي، كما استعمل في دراسته القياسية طريقة المربعات الصغرى العادية على عينة تضم52 دولة خلال فترة زمنية تمتد من1960الى1989؛ وقد طرح الباحث مؤشرا خاصا يمكن استعماله لقياس شدة القيود المطبقة على حساب رأس المال،وقد نشر من طرف صندوق النقد الدولي، وتوصل الباحث لوجود علاقة ذات تأثير معنوي وموجب لتحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي.

2. دراسة Dhingra (2004) : قامت الباحثة بدراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي والنمو الاقتصادي ، وأجريت الدراسة على 52 دولة نامية في الفترة الزمنية من 1975 الى 2000 وقد استعملت الباحثة طريقة Generalized moments method للدراسة القياسية، اضافة لمؤشر BHL الذي يهتم بقياس درجة انفتاح الأسواق المالية على المستثمرين الأجانب، ومؤشرا آخر يستعمل لقياس درجة تحرير حساب رأس المال، وتوصلت

[1] Quinn, *. **The correlates of change in international financial regulation**-. American Political sciencee review1997

الباحثة هنا إلى: أن التحرير المالي يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي من خلال تحرير الأسواق المالية [1].

3 . دراسة بن يحي ،طاع الله ليليا(2021): قام الباحثان بقياس تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدولة الجزائر خلال الفترة الزمنية من1990 الى2018؛ واستعمل الباحثان في دراستهما القياسية على المؤشرات التالية(حجم القروض المقدمة من القطاع المالي،مؤشر الانفتاح التجاري، نسبة المعروض النقدي، سعر الفائدة)، وتم التعبير عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وقد اعتمدا على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"ardl" للتكامل المشترك، وتوصلا الى ان سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر ذات أثر ايجابي ومقبول نسبيا على معدلات النمو المحققة.[2]

ثانيا: الدراسات السابقة التي نفت وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي

في المقابل هناك دراسات نفت وجود أي اثر ايجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي نذكر منها :

1.دراسة Grilli Milesi–Ferretti (1995)[3]: قام الباحثون بدراسة أثر تحرير حساب رأس المال على النمو الإقتصادي ، وقد استعملوا عينة تضم 61 دولة نامية خلال الفترة الزمنية من 1989 الى 1996 بإستخدام طريقة المربعات الصغرى ؛ومؤشر Shar للإشارة

---

[1] Dhingra,* Equity markets vs. capital account liberalization: A Comparison of growth effects of liberalizations policies in developing countries, Rutgers University, États-Unis, 2004

[2] بن يحي يحي ،طاع الله ليليا–**إستخدام منهجية ardl لدراسة تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990؛2018**–المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد06(2021)

[3] Grilli, Milesi-Ferretti, Economic effects and Structurals determinants of capital controls, IMF Staff Papers, International Monetary Fund, 1995

للتحرير المالي الخارجي بحيث يقيس المؤشر نسبة القيود التي يتم فرضها على حساب رأس المال وتوصلوا في بحثهم الى :عدم وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي.

2.دراسة Ben Naceur; Ghazouani ؛Omran (2008)[1]: اهتم الباحثون في دراستهم على تحديد العلاقة بين تحرير الاسواق المالية؛التطور المالي؛ النمو الاقتصادي ،لعينة تضم 11 دولة خلال الفترة الزمنية 1979 الى2005 وتوصل الباحثون ل:

*تحرير سوق الاوراق المالية لايؤثر على النمو الاقتصادي ،بينما تأثيره على تطور سوق الأوراق المالية سلبي في الأجل القصير وايجابي على المدى الطويل. كذلك ان الاصلاحات المالية يجب ان تسبق تحرير اسواق الاوراق المالية، وضرورة التقيد بتسلسل سياسات التحرير أي يجب تطبيق اصلاح للإقتصاد المحلي قبل فتحه بشكل كامل امام المنافسة الاجنبية.

3.دراسة Ang (2011)[2]:

قام الباحث هنا بدراسة سياسات التحرير المالي وعلاقتها بالتطور المالي ، وقد استعمل عينة تضم 44 دولة مختلفة وكان ضمنها 22 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في الفترة الزمنية من 1973 الى 2005 ، و استعمل في دراسته القياسية طريقة التكامل المشترك.و قد توصل الباحث من خلال بحثه الى وجود تأثير سلبي للتحرير المالي الداخلي والخارجي على التقدم التكنولوجي، وهو ما ينعكس سلبا على استقرار النظام المالي للدول مما قد يؤدي لحدوث أزمات مالية ومصرفية.

[1] Ben Naceur; Ghazouani;, Mohammed Omran, Does stock market liberalization spur financial and economic development in the MENA region?, Journal of comparative economics, Vol(36),(2008)

[2] Ang, .* **"Financial development, liberalization and technological deepening."** European Economic Review 55.5 (2011) .

خلاصة الفصل:

تعد سياسة الكبح المالي جملة الاجراءات التي تتخذها الحكومات والقيود التي تفرضها على النظام المالي ، بغرض الاستدانة من المؤسسات المالية بأدنى مستوى لأسعار الفائدة وهذا لإحراز تمويل منخفض التكلفة للنفقات الحكومية، الى جانب تخصيص الائتمان، تقييد حركة رؤوس الاموال وغيرها من القيود على النشاطات المصرفية.

أما التحرير المالي هو إلغاء القيود والعراقيل المفروضة على النظام المالي، ويقاس التحرير المالي بعدة مؤشرات مالية تم تداولها وأدرجت في دراسات الباحثين : حجم الوساطة المالية،معدل اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج الداخلي الخام،معدل اجمالي اشباه النقود الى حجم الناتج الداخلي الخام ، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام.

يعبر النمو الاقتصادي عن حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، يقاس النمو الاقتصادي بنمو الناتج ونمو الدخل الفردي، ويتحدد النمو الاقتصادي من خلال عدة عوامل هي نفقات التسيير ،نفقات التجهيز والاستثمار، درجة الانفتاح التجاري،مؤشر تطور القطاع المالي، التضخم.

اختلفت الدراسات التجريبية حول أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي فمنها من توصلت الى وجود أثر ايجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي ،وبعض الدراسات نفت وجود أثر إيجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

تحليل تطور أداء القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر خلال فترة الاستعمار نظاما مصرفيا بأسلوب ليبرالي فرنسي موجه لخدمة الأقلية الاستعمارية ، وكانت الخزينة العمومية حينها عبارة عن هيئة مكلفة بتحصيل عوائد الضرائب من الاشخاص العزل لينفقوها لصالح المعمرين.

بعد الاستقلال وتحديدا ابتداء من سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في عدة اصلاحات لهذا المجال وقد أجبرتها الضروف الاقتصادية بإصلاح النظام لمصرفي بإصدار قانون النقد والقرض10/90 الذي أعاد صياغة العلاقة بين النظام المصرفي والدائرة المالية للدولة.

تبعا لما تقدم تم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

***المبحث الاول : لمحة تاريخية عن تطور القطاع المالي في الجزائر**

***المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر**

المبحث الاول : لمحة تاريخية عن تطور القطاع المالي في الجزائر

نسعى من خلال هذا المبحث الى الوقوف على أبرز محطات مسار التطور والإصلاح التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري، وتوضيح أهداف الاصلاحات ونتائجها وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تميز هذا المجال.

المطلب الاول: نشأة القطاع المصرفي الجزائري

أولا: الفترة ما قبل إعادة الهيكلة(1962-1985)

لقد ورثت الجزائر غداة استقلالها على جهاز مصرفى يقوم على التبعية الاقتصادية لفرنسا وذو توجه ليبرالي بعكس الاتجاه الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر بعد الاستقلال حيث افتقرت الجزائر لأدنى شروط التنمية ،فقد كانت معظم التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين ، وهذا دفع السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى بذل جهود كبيرة بهدف للتخلص من التبعية الاقتصادية لفرنسا، واسترجاع حقوقها في إنشاء عملة وطنية وإصدار النقد، ومن أهم الاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية بهدف تثبيت وترسيخ السيادة الوطنية [1] نذكر ما يلي:

1-البنك المركزي الجزائري(BCA)[2]: تم انشاؤه بموجب القانون62-144 في 13 ديسمبر1962 وأسندت له مهام اصدار النقود ، وتحديد معدل الخصم وطريقة استعماله، ويعتبر البنك المركزي مسؤولا عن السياسات النقدية والإقراضية، كما يعد بنك الحكومة وذلك يحتم عليه تقديم تسهيلات لها من خلال منح تسبيقات للخزينة واعادة خصم سندات مكفولة من جانبها.

---

[1] عادل زقرير ؛**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998-2012)**؛أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛جامعة بسكرة(2015)؛صفحة199

[2] مالك الأخضر ، بعلة الطاهر-**واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل2 وتحديات تطبيق بازل 3**- مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-28(2)،جامعة زيان عاشور الجلفة ، صفحة300

2-**الصندوق الجزائري للتنمية(CAD):**[1] لقد أنشئ الصندوق الجزائري بموجب القانون(63-165) والمؤرخ في07 -05-1963 ؛ وعند تأسيسه وردت 5 مؤسسات ائتمانية ،اربعة منها للإئتمان متوسط الاجل، بينما الخامس للإئتمان طويل الأجل والمؤسسات هي:

*القرض الوطني؛القرض العقاري؛صندوق الودائع والإرتهان؛صندوق تجهيز وتنمية الجزائر؛صندوق صفقات الدولة. واسندت له صلاحيات واسعة كتمويل الاستثمارات الانتاجية،وتعبئة المدخرات متوسطة وطويلة الأجل.

3-**الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP)** [2]: تم تأسيسه بتاريخ 10- 08-1964 بموجب قانون64-227 وتتمحور مهامه في : تجميع المدخرات وتوجيهها لبناء السكنات ،كما تم الزامه بتمويل برامج السكن الإجتماعي بقرار من وزارة المالية في تاريخ19 فيفري 1974 ؛وقد أدمج ضمن البنوك في6أفريل1974 بقرار 97-01.

شهدت فترة(1966-1967) تأميم البنوك الأجنبية التي أفضت لضهور ثلاثة بنوك تجارية وهي:

1-البنك الوطني الجزائري(BNA):[3] تم تأسيس البنك الوطني الجزائري في1966 ليضع حدا للإحتكارات القانونية فيما يخص العمليات البنكية في القطاع العام التجاري والصناعي والفلاحي، وكذلك النشاطات البنكية الخارجية منها كبنك باريس والبنك الوطني للقرض الصناعي الافريقيBNCH، والقرض الصناعي والتجاري CIC؛القرض العقاري الجزائري التونسيCFAT.

[1] يحياوي عبد الحفيظ-مطبوعة محاضرات في مقياس القانون المصرفي- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة زيان عاشور الجلفة (2019)؛صفحة39

[2] صليحة عماري-مطبوعة بيداغوجية في مقياس النظام المصرفي الجزائري -كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- جامعة قالمة 2021) صفحة15

[3] مالك الأخضر ، بعلة الطاهر مرجع سابق صفحة331

2. القرض الشعبي الجزائري(CPA)[1]: تم تأسيسه في29 ديسمبر1966 ؛يعد ثاني بنك يتم تأسيسه في الجزائر، اندمجت فيه ثلاث بنوك اجنبية بعد تأميمها وهي:الشركة المارسلية للقرض 1968؛ البنك المختلط الجزئر– مصر1968؛الشركة الفرنسية للقرض والبنك1972.يقوم البنك بمجموعة من الوضائف تتمثل في: * القيام بدور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية، تقديم قروض للحرفيين وقطاع السياحة والزراعة ،قطاع الري والمياه، واقراض اصحاب المهن الحرة.

3. البنك الخارجي الجزائري(BEA)[2]: تم تأسيسه في 1-10- 1967 ، تملك البنك الخارجي الجزائري الشركة العامة وبنك باركلين والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال، وقد تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كأي بنك جزائري آخر.

ثانيا: فترة إعادة الهيكلة(1982-1985)

شهدت هذه الفترة اصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الاول (1980-1984)؛حيث : [3]

عرفت فترة الثمانينات صعوبات على المستوى الاقتصادي بشكل عام ،خاصة على مستوى الجهاز المصرفي بشكل خاص، فكان من اللازم اعادة النظر في حتمية الاصلاحات، ونتيجة لذلك تم ادخال تغييرات على سير المنظومة المالية والمصرفية، حيث توالت عمليات اعادة هيكلة النظام المصرفي ابتداء من سنة 1982؛ ونتج عن اعادة الهيكلة انشاء بنكين تجاريين:

[1] صليحة عماري مرجع سابق صفحة17

[2] عادل زقرير ؛ مرجع سابق صفحة 202

[3] نايلي الهام–لموشي زهية–**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية**–مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد–09 العدد01(2020)؛صفحة

***بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)** الذي اهتم بالقطاع الفلاحي والعمل على ترقية الانشطة الريفية في الصعيد الوطني ؛ **وبنك التنمية المحلية(BDL)** الذي تمحورت وظيفته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.

المطلب الثاني: إصلاحات القطاع المالي قبل سنة1990

لقد كان انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على النظام المصرفي، إذ تطلب ذلك القيام بالعديد من الإصلاحات المتتالية والتي تمثلت في:

أولا: الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986[1]

يتعلق الأمر بمنح مرونة أكبر للنظام المصرفي و منحه استقلالية نسبية ، و يعد القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 19 -08- 1986 الأول منذ الاستقلال الذي وضع حداً للنصوص التنظيمية المبعثرة و الغامضة التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق، و ترجم إصدار هذا القانون في رغبة الدولة بالخروج بقانون خاص للنظام المصرفي . يهدف هذا الإصلاح لإعادة تجديد وظائف الجهاز المصرفي ،وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، وقد أدرج لأول مرة مفهوم الخطر البنكي في إدارة البنوك التجارية الجزائرية، وتم اعتماد مقياس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك .

ثانيا: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الاصلاحات الاقتصادية الصادرة سنة 1988

أبرزت أزمة النفط 1986 كل نقاط الضعف في نظام التخطيط المركزي، وتعتبر سنة 1988 بداية الإصلاح في الاقتصاد الجزائري المتعثر، وتمحور مضمون الإصلاح بالأساس حول تطوير المؤسسة وجعلها تعمل برشادة اقتصادية من اجل تحديث القوانين

[1] عامر عبد الرحيم–**أهمية النظام المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية**– أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛ جامعة سيدي بلعباس (2017) صفحة153

السارية حتى لا تتعارض وتوجهات الإصلاح الجديد للمؤسسة والاقتصاد الوطني. وتضمن القانون 88-06 الإصلاحات التالية:

* إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات ،مع دعم البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية وتوجيهها.

يعد البنك شخصية معنوية تجارية تخضع الى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ،كما يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ الى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تطلب اللجوء الى طلب ديون خارجية ،وغيرها من الاصلاحات. [1]

المطلب الثالث :الإصلاحات في إطار قانون النقد والقرض90-10

يعد قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 أهم القوانين التي أصدرت في الجزائر منذ الاستقلال، فقد أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986و 1988 كما ألغى جميع النصوص القانونية التي تتعارض وقوانينه.[2]

وقد نص قانون النقد والقرض على مجموعة من التدابير نذكرها فيما يلي:[3]

*منح البنك المركزي الاستقلالية فأصبح يسمى ببنك الجزائر ،واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، يقوم بتولي توجيه و ادارة السياسة النقدية في البلاد الى جانب اعادة تنظيمه.

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن؛ مرجع سابق صفحة148

[2] خديجة تافساست ، مرجع سابق صفحة143

[3] ابراهيم بولقرون،حمزة اسلام-**أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر في الفترة 1990**-2013-مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ؛كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛جامعة جيجل ؛ صفحة85

* تفعيل دور السوق النقدي في تنمية تمويل الاقتصاد الوطني وفتحه امام البنوك الخاصة المحلية والاجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، الى جانب الاقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر.

* تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة .

مبادئ قانون النقد والقرض90-10: تضمن قانون النقد والقرض مجموعة من المبادئ يصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد ،ومن مبادئه ما يلي:[1]

-**الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** أي ان القرارات النقدية اصبحت تتخذ على اساس الاهداف التي تحددها السلطة النقدية.

-**الفصل بين الميزانية ودائرة الائتمان:** بحيث استردت البنوك التجارية دورها في عملية تمويل المشاريع وذلك بناء على مخططات دراسة الجدوى ("مدى فعالية هذه المشروعات الراغب أصحابها في الاقتراض من البنوك، بقي دور الخزينة العمومية محصورا في تمويل المشاريع الاستراتيجية.[2]

-**الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية:** اعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء الى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملة القرض . وبالتالي فإن تمويل عجزها عن طريق

[1] شهبون وفاء-مرجع سابق صفحة74

[2] بن دريس حليمة – **مطبوعة محاضرات في مقياس الاعمال البنكية**- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سيدي بلعباس (2022)،صفحة9

اللجوء الى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية المعهودة في الحقبة السابقة ، كما لم يعد هذا التمويل أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع الى بعض القواعد [1].

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث الى تحليل بعض المؤشرات التي يعتمدها الباحثون لقياس درجة تطور النظام المصرفي كما ان هذه المؤشرات تعتبر من أهم المقاييس التي يمكن من خلالها التقييم والحكم على الاصلاحات التي انتهجتها الجزائر في اطار سياسة التحرير المالي ،بما أنها تعكس مستوى أداء النظام المصرفي ومدى مساهمته في تمويل الاقتصاد.

المطلب الاول: تحليل بعض مؤشرات التحرير المالي

أولا: نسبة الإئتمان المقدم الى القطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحليDCPS/GDP

يقيس هذا المؤشر مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، ووفقا للنموذج الذي وضعه "ماكينون وشاو" فإنّ رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو المسؤول عن نوعية وكمية تراكم رأس المال (الإستثمار) وبالتالي النّمو الاقتصادي، و كذلك القروض الممنوحة للقطاع الخاص تعزز الإستثمار ونمو الإنتاجية بشكل اكبر بكثير مما تحققه القروض المقدمة إلى القطاع الخاص العام.[2]

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن؛ **مرجع سابق** صفحة153

[2] حسيب سهيلة ، كروش صلاح–**سياسة التحرير المالي كآلية لتفعيل دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري**–مجلة البشائر الاقتصادية(المجلد السادس،العدد1،أفريل2020)صفحة223

الجدول01: تطور مؤشر DCPS/GDP خلال الفترة2020- 1991

الوحدة %

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
DCPS/GDP	46.28	7.25	6.61	6.48	5.19	5.36	3.90	4.56	5.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
DCPS/GDP	5.96	8.01	12.19	11.22	10.99	11.92	12.11	12.99	12.79
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
DCPS/GDP	16.26	15.20	13.71	14.02	16.49	18.35	21.71	22.87	24.40
السنوات	2018	2019	2020						
DCPS/GDP	24.90	25.80	29.54						

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول ان مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد عرف أدنى مستوى له سنة1997 حيث بلغ3.9 %، ثم عرف تحسنا تدريجيا ابتداء من سنة 2002 ولم ينخفض عن مستوى10% مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض .وقد شهدت الفترة من2013 الى 2020 ارتفاع متواصل في قيم هذا المؤشر، حيث سجلت نسبة 16.50% في سنة2013 مقابل 21.71% سنة2015 و29.54% في سنة2020.

يعود هذا الارتفاع الى:[1]

رغبة الدولة في منح المبادرة للقطاع الخاص وتوفير التمويل المصرفي لبرامج دعم انشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. و انخفاض قيم هذا المؤشر يعكس ضعف تطور القطاع المصرفي في الجزائر. وانخفاض درجة انخراطه في تقديم الخدمات المالية والمصرفية الى القطاع الخاص. ويمكن أن يعود ذلك الى احتكار البنوك العمومية لنشاط الإيداع والاقراض وتفضيلها تمويل القطاع العام خاصة قطاع الطاقة والمياه.

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن؛ مرجع سابق صفحة181

ثانيا: حجم الوساطة المالية

يعبّر مؤشر حجم الوساطة المالية عن العمق النقدي الذي يستخدم لقياس كفاءة السياسة النقدية، ويتم قياسه بقسمة عرض النقد بالمعنى الأوسع(M3)أوالواسع (M2) على الناتج المحلي الإجمالي PIB ، ويفترض هذا المؤشر وجود علاقة طردية بين العمق النقدي وكفاءة السياسة النقدية، واستخدم هذا المؤشر من قبل كنغ وليفاين سنة 1993 وديمترياس سنة 1997 ، ويقيس هذا الأخير درجة تسييل الاقتصاد ، ويجدر بهذه النسبة M2/PIB أن تتجه نحو الارتفاع طوال عملية الاصلاح والتحرير المالي. [1]

الجدول 02: تطور مؤشر سيولة الاقتصاد للفترة(1991-2020)

الوحدة %

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
M2/GDP	48.1	48.6	53	48.6	39.8	35.6	38.9	56.7	55.7
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
M2/GDP	49.3	58.3	63.9	63.7	59.3	53.8	56.7	64.4	63.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M2/GDP	72	69.1	68.1	68	71.7	79.4	82.1	79.4	79.2
السنوات	2018	2019	2020						
M2/GDP	82.12	80.5	96.5						

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يوضح الجدول في الأعلى تطور مؤشر سيولة الاقتصاد خلال الفترة (1991-2020) حيث أنّ هذا المؤشر عرف نوع من التذبذب خلال هذه الفترة، حيث سجل أدنى مستوياته خلال الفترة (1995-1997) بمعدل 37 %، حيث تزامنت هذه الفترة مع:

[1] حسيب سهيلة، كروش صلاح الدين- **مرجع سابق صفحة222**

السياسة النقدية المتّبعة آنذاك والتي كانت تهدف إلى للحد من توسع الكتلة النقدية ، وذلك في إطار برامج التعديل الهيكلي والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ، أمّا في الفترة التي تليها (1998-2020) فقد تذبذبت نسبة هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض وهذا ناتج عن تبنّي الجزائر لسياسة توسيعية في إطار برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي المتتالية الذي نتج عنها ضخ سيولة هائلة في الاقتصاد.

ثالثا: تحليل مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر

الجدول03: تطورالاستثمار الاجنبي المباشر للفترة(1991-2020)

الوحدة%

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FDI	0.0254	0.062	2.00E-06	2.35E-06	2.39E-06	5.75E-01	5.40E-01	1.26E+00	5.99E-01
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI	0.511	2.033	1.8762	0.939	1.036	1.120	1.573	1.249	1.543
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
FDI	2.001	1.426	1.285	0.717	0.806	0.702	-0.32	1.032	0.723
السنوات	2018	2019	2020						
FDI	0.838	0.804	0.776						

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يبين الجدول أعلاه أن مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد عرف تذبذب طيلة فترة الدراسة تخللتها فترات متفاوتة في النسب بحيث شهدت الفترة 1991-1997 نسب ضئيلة لمؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر ، تليها فترة كانت فيها نسب الاستثمار الاجنبي

المباشر مرتفعة عن سابقتها ولكن بنسب ضئيلة ويعود ضعف نسب مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر الى السياسات المالية التي تم انتهاجها في الجزائر.

المطلب الثاني : تحليل مؤشر النمو الاقتصادي و مؤشر رأس المال البشري

اولا: مؤشر نمو اجمالي الناتج المحليGDP

الجدول04: تطور نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة(2020-1991)

الوحدة%

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نمو إجمالي الناتج المحلي	-1.2	1.8	-2.1	-0.8	3.7	4.09	1.09	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نمو إجمالي الناتج المحلي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نمو إجمالي الناتج المحلي	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3
السنوات	2018	2019	2020						
نمو إجمالي الناتج المحلي	1.2	1	-5.09						

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه تذبذبًا في معدلات النمو خلال فترة الدراسة، حيث تميزت الفترة 1991-2000 بمعدلات منخفضة جدًا، خاصة خلال الفترة 1991-1994 حيث سجلت معدلات نمو سلبية وبدأ التحسن من 1995 إلى 2014 ، حيث تم

تسجيل معدلات إيجابية، لكنها لم تكن مستقرة. لتعود معدلات النمو بالانخفاض ابتداء من سنة2016 ،اما سنة 2020 سجلت فيها نسبة نمو منخفظة بلغت 5.09-% ويعود ذلك لتداعيات جائحة كورونا في هذا العام .

ثانيا: مؤشر رأس المال البشري HC(ممثلا بالالتحاق بالمدارس المرحلة الابتدائية)

توجد علاقة قوية بين رأس المال البشري والتعليم ، اذ ان كل الابحاث التي تكون حول رأس المال البشري يتم فيها الإشارة إلى التعليم على أساس أن تكوين رأس المال البشري ما هو إلا نتاج لعملية التعليم كمرحلة أولية.[1]

الجدول05: تطور رأس المال البشري للفترة(2020-1991)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
HC	94.5	95.68	95.73	96.46	96.89	98.60	101.33	104.05	106.72
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
HC	109.77	108.81	110.43	111.2	111.6	112.2	111.9	112.4	111.07
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
HC	112.94	113.37	112.38	111.7	112.2	111.6	110.8	110.6	109.8
السنوات	2018	2019	2020	الوحدة					
HC	108.7	107.77	110.3	% من الاجمالي					

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

[1] عبد الهادي مداح "**الإستثمار في رأس المال البشري، دراسة تحليلية في الجزائر خلال الفترة1962-2018**" مجلة آفاق علوم الادارة والإقتصاد ، المجلد04/العدد:1(2020) صفحة31

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب الالتحاق بالمدارس المرحلة الابتدائية تكون كبيرة في إرتفاع ملحوظ بدءا من سنة الدراسة 1991 الى 2020 وتعود هذه النتائج الى جهود الدولة في تطوير التعليم وتنمية رأس المال البشري.

ثالثا: مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابتGFCF

يشمل اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حسب معطيات البنك الدولي: تحسينات الأراضي(الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه....الخ)؛ ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وانشاء الطرق والسكك الحديدية، وما شابه ، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات، والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية[1].

الجدول06: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة(1991-2020)

الوحدة%من الاجمالي

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
GFCF	25.86	27.07	27.00	28.40	29.13	24.87	22.95	25.74	24.39
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
GFCF	20.67	22.83	24.57	24.08	24.01	22.37	23.16	26.32	29.32
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
GFCF	38.23	36.28	31.67	30.79	34.18	36.81	42.25	43.07	40.78
السنوات	2018	2019	2020						
GFCF	40.26	38.38	38.43						

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

[1] ربيعة بلطرش، مصطفى طويطي-**علاقة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الإقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية للفترة(1980-2016)**؛مجلة أداء المؤسسات الجزائرية -العدد13/2018؛صفحة 158

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد عرف تطور متذبذب من فترة لأخرى ،شهدت خلالها فترات الدراسة تراجع في اجمالي تكوين رأس المال الثابت ونفسر هذا التراجع بتراجع العوائد النفطية ، كما شهدت فترات تحسن في اجمالي تكوين رأس المال الثابت ويعود ذلك الى الجهود المبذولة التي تمثلت في إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي وما تلاها من برامج تنموية والتي تمحورت حول دعم المؤسسات والأنشطة الانتاجية ودعم البنى التحتية.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل استعراض أداء وتطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث عرف الجهاز المصرفي الجزائري محطات في مساره الاصلاحي وعموما تميزت الفترة ما بين 1962 الى 1985 بما يلي:

-انحصار القرار والسلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية ، ولم يسند للبنك المركزي سوى المهام التنفيذية العادية، كما عزل التضخم عن عملية التنمية الاقتصادية، ولم يترك للنقد أي دور فعال في النشاط الاقتصادي بحيث كان مجرد مصدر للتمويل المحلي للمخططات التنموية.

-احتكار الخزينة العمومية لعملية تمويل الاقتصاد الوطني وهيمنتها على اوجه النشاط المالي والمصرفي.

-وجود قطاع مصرفي صغير ومجزأ ذو مستوى واحد يتداخل فيه دور البنوك التجارية والبنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي.

أما بخصوص إصلاحات القطاع المالي فقد كان لانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على النظام المصرفي، إذ تطلب ذلك القيام بالعديد من الإصلاحات المتتالية، كان من أهمها الإصلاح المالي الإصلاح المالي لسنة 1986 ، إصلاح 1988 ، ثم إصلاح 1990 والمتعلق بالنقد والقرض وما تبعه من تعديلات، حيث شكلت هذه الإصلاحات مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر الاقتصادي، والتي من خلالها تم وضع أسس وقواعد التحول إلى اقتصاد السوق.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

نشرع في هذا الفصل بالتحليل القياسي بعدما أتممنا الجانب النظري للدراسة ، حيث نركز في هذا الفصل على تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الإقتصادي، ومن اجل قياس أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر استخدمت منهجية ARDL ، ونقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أدوات الدراسة المستعمة (منهجيةARDL)**
- **المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة**

المبحث الأول: أدوات الدراسة المستعمة (منهجيةARDL)

سنتناول في هذا المبحث عنصرا هاما من عناصر الدراسة القياسية وهو نموذج ARDL

المطلب الأول: *تعريف* منهجية ardl ومراحل تطبيقها

أولا : *تعريف* منهجية ardl

إن نموذج ardl يعتبر احد اهم اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك والذي تم استعماله بشكل كبير في السنوات الاخيرة ، ويقدم نموذج ardl طريقة إدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في النموذج، تم تطبيق النموذج من طرف ; "Pesaran "Shin1999 ،وقد طوره Pesaran في سنة2001.[1]

تختلف هذه المنهجية عن باقي المناهج القياسية الاخرى في انها:[2]

*لاتشترط ان تكون جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى ، او جميعها مستقرة عند الفرق الاول، او بعضها مستقر في المستوى وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول.

*يمكن استخدام منهجية ardl في حالة السلاسل الزمنية القصيرة والحصول على نتائج تقديرات الاجل القصير والطويل في آن واحد.

* كما تشترط هذه المنهجية ان لاتكون احد المتغيرات في الدراسة مستقرة من الدرجة الثانية.

ثانيا: مراحل تطبيق منهجية (ARDL)

تتمثل مراحل تطبيق اسلوب ""ardl كما يلي:

---

[1] خضير عباس الوائلي– **استعمال اسلوبardl في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق**– اطروحة دكتوراه،جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد(2017)؛صفحة104 .

[2] جلولي نسيمة،مقران محمد– مداخلة بعنوان منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةardl كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي–المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت نوفمبر(2019).

المرحلة الاولى "**دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**": تعد خطوة لابد من القيام بها قبل تقدير النموذج،بإستعمال اختبارات جذر الوحدة للكشف عن درجة استقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند I(0) أو I(1) ، وإنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية(2)I.[1]

المرحلة الثانية تحديد فترات الإبطاء المثلى: بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد VAR وذلك من خلال مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لمقياس AIC و SC .[2]

المرحلة الثالثة اختبار الحدود(Bounds test): لإختبار التكامل المشترك لوجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغير التابع والمتغير المستقل يتم استخدام اختبار الحدود Bounds test وذلك بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد .وتأخذ الفروض الاحصائية لإختبار الحدود:

H_0: لا يوجد تكامل مشترك **H_1: يوجد تكامل مشترك**

ويتم رفض فرضية الصفرية اذا كانت قيمة فيشر المحسوبة اقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعة.[3]

المرحلة الرابعة تقدير النموذج ARDL : فمن خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد، ونتائج طويلة وقصيرة الأجل في آن واحد، حيث يمكننا بالتقدير سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ والعكس.

[1] خولة زرقاط ، مسعودة لوجاني،**أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة تخرج شهادة ماستر،تخصص اقتصاد كمي،جامعة تبسة،الجزائر2022ص44

[2] خضير عباس الوائلي– مرجع سابق ص107

[3] عبد الرحيم عوض–المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة– مجلة التجارة والتمويل،جامعة طنطا؛العدد(04) ديسمبر2022؛صفحة828

المطلب الثاني: اختبارات تشخيصية في نموذج ARDL

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية

1-**إختبار Breusch-Godfrey**: يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة اكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالأتي :

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}t$.
- تقدير المعادلة الوسطية التالية:

مثال تطبيقي:

$$\varepsilon t = \beta_0 + \beta_{t1}X_{t1} + \cdots + \beta_kX_{tk} + \rho_1\varepsilon_{t-1} + \rho_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \rho_p\varepsilon_{t-\rho} + \mu t$$

مع العلم أننا سنفقد ρ باستعمال هذ المعادلة، وبعد التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2

نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_p = 0$

نقوم باختبار هذ الفرضية بحساب إحصائية LM ذات القيمة التي تساوي $(n-p)*R^2$ والتي تتبع التوزيع X^2 بدرجة حرية p فإذا تحصلنا على قيمة LM أكبر من $X^2(p)$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0.

2.**إختبار Breusch-pagan-Godfrey**: يقوم على كشف عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري، وبالتالي الإخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى ، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Homoscedasticity[1] .

[1] زرقاط ،لوجاني مرجع سابق ص

وبإخلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتميز بعدم الكفاءة، وان كانت تتصف بعدم التحيز ، يعد اختبار Breusch-pagan-Godfrey احدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من اجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير Xt والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة

e_t^2/δ ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على :

$$*H0 = \alpha 1 = \alpha 2 \dots . = \alpha p = 0$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية Xp,a^2 فإذا كانت اقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

3-**إختبار Ramsey RESET**: يعتبر هذا الاختبار احد اختبارات الكشف عن الأخطاء، التي تؤدي بالتعرف على مدى ملائمة تحديد النموذج، فحسب Ramscy اعتبر أن للأخطاء موصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة(العلاقة بين x و u) ويتم التحقق من ملائمة النموذج من خلال حساب إحصائية فيشر و يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن" الدالة لا تعاني من مشكل عدم التحديد" ، في حالة ما إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة اقل من المجدولة ،والعكس صحيح.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة ودراسة استقرار السلسلة الزمنية

تشمل عينة الدراسة بلد الجزائر، أما فترة الدراسة فهي تمتد من سنة 1991الى 2020،وقد اخترنا هذه الفترة حسب توفر البيانات، ووفقا للدراسات التجريبية السابقة والنظريات المفسرة للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي تم استنتاج المتغيرات التي تستجيب لفترة الدراسة وطبيعة الاقتصاد الجزائري، وهي موضحة كالتالي والمبينة في الملحق01:

المتغير التابع : نمو إجمالي الناتج المحلي GDP

المتغيرات المستقلة:

- M2/GDP متغير مستقل يمثل حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام
- DCPS/GDP متغير مستقل يعبر عن حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام
- FDI الاستثمار الأجنبي المباشر
- HC متغير مستقل يعبر عن رأس المال البشري ممثلا بالالتحاق بالمدارس المرحلة الابتدائية
- GFCF متغير مستقل يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت

أولا: إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل تطبيق منهجية ARDL يجب دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية فهي خطوة أولية وضرورية،وسيتم دراسة إستقرار السلسلة الزمنية بإستخدام اختباري ديكي فولر الموسع(ADF) "Augmented Dickey Fuller" للتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء، كما يتم استعمال إختبار فيليب بيرون "Philip–Perron test" للتأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية.

جدول07:اختبار ADF ديكي فولر الموسع و فيليب بيرونPP عند المستوى

المتغيرات	إختبار PP			إختبار ADF			النتيجة
	بدون قاطع والاتجاه العام	قاطع والاتجاه العام	قاطع	بدون قاطع والاتجاه العام	قاطع والاتجاه العام	قاطع	
GDP	-1.4714 0.1293	-2.0102 0.5716	-2.3310 0.1696	-1.6460 0.0933	-2.2470 0.4477	-1.1559 0.6787	غير مستقرة
M2_GDP	3.4136 0.9996	-1.8024 0.6774	0.8514 0.9932	1.2490 0.9423	-2.4502 0.3483	-0.219 0.9251	غير مستقرة
GFCF	0.7821 0.8767	-1.7593 0.6980	-0.771 0.8124	0.5873 0.8374	-2.6582 0.2598	-0.873 0.7821	غير مستقرة
HC	1.3361 0.9507	-0.8817 0.9448	-2.347 0.1650	2.0248 0.9877	-0.8466 0.9489	-2.627 0.0991	غير مستقرة
FDI	-1.156 0.2199	-2.6255 0.2726	-2.736 0.0802	-1.324 0.167	-2.7668 0.2198	-2.865 0.0618	غير مستقرة
DCPS/GDP	-2.3833 0.0190	-13.7684 0.0000	-4.4074 0.0016	-2.3376 0.0211	-17.5579 0.0000	-4.2316 0.0026	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق02+03

جدول08: اختبار ADF ديكي فولر الموسع و فيليب بيرونPP عند الفرق الاول

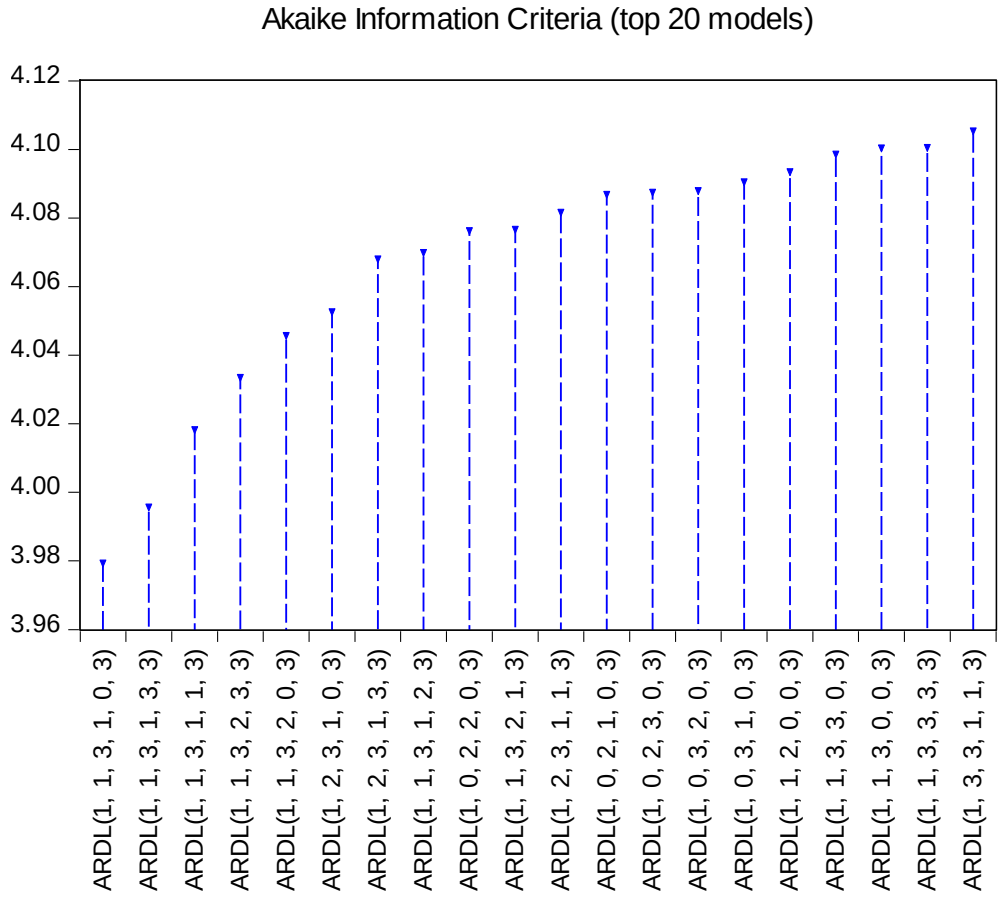
المتغيرات	إختبار PP			إختبار ADF			النتيجة
	بدون قاطع والاتجاه العام	قاطع والاتجاه العام	قاطع	بدون قاطع والاتجاه العام	قاطع والاتجاه العام	قاطع	
GDP	-7.3080 0.0000	-8.4348 0.0000	-7.1795 0.0000	-7.280 0.0000	-7.6185 0.0000	-7.155 0.0000	**مستقرة**
M2_GDP	-4.053 0.00022	-6.5635 0.0000	-4.5156 0.0013	-4.236 0.0001	-4.4952 0.0068	-4.4289 0.00166	**مستقرة**
GFCF	-4.026 0.0002	-4.2782 0.0111	-4.017 0.0045	-4.143 0.0002	-4.0883 0.0170	-4.126 0.0035	**مستقرة**
HC	-3.118 0.0030	-3.9277 0.0241	-3.485 0.0161	-3.060 0.003	-3.9277 0.0241	-3.385 0.0203	**مستقرة**
FDI	-7.955 0.0000	-10.866 0.0000	-8.168 0.0000	-5.677 0.0000	-5.7503 0.0004	-5.6099 0.0001	**مستقرة**
DCPS/GDP	-17.419 0.0000	-34.591 0.0000	-23.372 0.0001	-21.99 0.0000	-24.468 0.0000	-24.153 0.0001	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق02+03

توضح نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية بإستخدام اختباري ديكي فولر الموسعADF وفيليبس بيرونPP الموضحة في الجدولين أعلاه :أن جميع متغيرات النموذج غير مستقرة في المستوى ولها جذر وحدةI(1) ؛ بإستثناء المتغير DCPS_GDP المستقر في المستوى I(0) أما عند الفرق الأول تكون كل المتغيرات مستقرة وعليه فإن أسلوب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هو الأنسب .

المطلب الثاني: تقدير نموذج ardl

أولا: اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:بعد الاعتماد على برمجية Eviews10 ووضع اعدد أقصى للتأخيرات ، تحصلت على درجات التأخير التالية وفقا لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية (ARDL(1.1.3.1.0.3.



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

جدول 09: النتائج المتعلقة بإختبار الحدود(bounds test).

إحصائية الإختبار	القيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	5.817143	5
القيم الحرجة I(0) و I(1)		
مستوى المعنوية	الحد0	الحد1
%10	2.08	3
%5	2.39	3.38
%2.5	2.7	3.73
%1	3.06	4.15

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم05

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة فيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى I(1) للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية الإحصائية ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة اي نحكم بوجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL Error Correction Model:

بين اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وتم تقدير علاقة التكامل المشترك للانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعARDL والتي يمكن صياغتها رياضيا كالتالي:

$$EC=GDP-(0,2692*M2_GDP+0,1033*HC+0,0563*GFCF+0,0034*FDI-1,0582*DCPS_GDP-11,4773)$$

1. تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل:

بعد تطبيق منهجية ARDL كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد الطويل موضحة كما يلي:

جدول10: نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويل

النتائج المتعلقة بتقدير العلاقة طويلة الاجل				
المتغيرات	معلمات المتغيرات	قيم الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الإحتمال P
M2_GDP	0.269225	0.116214	2.316624	0.0390
HC	0.103268	0.098153	1.052112	0.3135
GFCF	0.056279	0.093608	0.601216	0.5589
FDI	0.003429	0.682296	0.005025	0.9961
DCPS_GDP	−1.058209	0.332873	−3.179014	0.0079
C	−11.47733	10.00419	−1.147252	0.2736

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم07

يوضح جدول تقدير المعاملات طويلة الأجل النتائج التالية:

توجد علاقة موجبة و معنوية إحصائيا عند مستوى5% بين حجم الوساطة المالية M2/GDP ونمو اجمالي الناتج المحلي، فزيادة حجم الوساطة المالية بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة نمو اجمالي الناتج المحلي ب0.296 وحدة وهذا ما يؤكد على أهمية القطاع المالي في الإقتصاد الجزائري.

- يوجد تأثير سالب ومعنوي إحصائيا عند مستوى 5% بين القروض الموجهة للقطاع الخاص ونمو إجمالي الناتج المحلي، فزيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص بوحدة واحدة

سوف تؤدي الى نقصان نمو اجمالي الناتج المحلي ب1.058- وحدة وهذا ما يوضح لنا التأثير السلبي للقروض الموجهة للقطاع الخاص على إقتصاد الجزائر.

- اظهر اجمالي تكوين رأس المال الثابت تأثيرا ايجابيا فزيادته بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 0.056 وحدة.
- اظهر رأس المال البشري تأثيرا ايجابيا فزيادته بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 0.103 وحدة.
- اظهر الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا فزيادته بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 0.003 وحدة لكن يعود ضعف النتائج للاحصائيات المتعلقة بحالة الجزائر نظرا للعوائق والصعوبات التي يواجهها الاستثمار في أرض الوطن حيث ان الاستثمار الأجنبي في الجزائر لايساهم في نمو الاقتصاد .

2. تقدير نموذج ARDL في الاجل القصير:

بعد تطبيق منهجية ARDL كانت نتائج التقدير المتوصل اليها في الاجل القصير مبينة كالتالي :

جدول 11: نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد القصير

النتائج المتعلقة بتقدير العلاقة قصيرة الاجل				
المتغيرات	معلمات المتغيرات	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الإحتمال P
D(M2_GDP)	0.176985	0.055343	3.197982	0.0077
D(HC)	−0.633039	0.221995	−2.851592	0.0146
D(HC(−1))	−1.142817	0.324624	−3.520437	0.0042
D(HC(−2))	−0.918724	0.322590	−2.847965	0.0147
D(GFCF)	−0.248962	0.123751	−2.011793	0.0672
D(DCPS_GDP)	−0.523156	0.263307	−1.986866	0.0703
D(DCPS_GDP(−1)	0.277889	0.195589	1.420781	0.1808
D(DCPS_GDP(−2)	0.178944	0.041617	4.299768	0.0010
CointEq(−1)*	−1.171294	0.149871	−7.815370	0.0000
R^2=80,47%		DW=2,37	Prob−F=0,01 F=3.495	

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم06

يوضح الجدول النتائج إلى:

قيمة معامل التحديد توضح القدرة التفسيرية للنموذج ، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره نسبته 80,47% من التغيرات الحاصلة ، وهي نسبة تعبر على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع ، كما تبين نتائج التتقدير الى ان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث بلغت قيمة اختبار F لمعنوية معامل التحديد 3.495 وهي معنوية عند مستوى الدلالة وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية لإختبار F حيث بلغت0,01 وهي أقل من 5%.

و تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)= - 1.171 أنها معنوية عند 5% واشارتها سالبة وهذا يدل على قوة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل ، حيث تقيس قيمة ECM=0.149 ان نمو اجمالي الناتج المحلي يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 1.17 وحدة أي أنه لما ينحرف نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترةQ(1) –عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما قدره 1.17 من هذا الإنحراف في الفترة الحالية.

أما بالنسبة لتأثير المتغيرات فإحتمال (Prob) المتغيرين حجم الوساطة المالية M2_GDP ورأس المال البشري HC صغير أي يمكن الإعتماد عليهما في التحليل الإقتصادي كمتغيرات مفسرة للنموذج ،أما المتغيرين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وحجم القروض الموجهة للقطاع الخاص فكانت قيمتهم الإحتمالية كبيرة.

هناك علاقة طردية بين نمو إجمالي الناتج المحلي وحجم الوساطة المالية فكلما ارتفع حجم الوساطة المالية بدرجة واحدة يزيد نمو اجمالي الناتج المحلي ب0.176، كما توجد علاقة عكسية بين رأس المال البشري ونمو إجمالي الناتج المحلي بحيث كلما إرتفعHC بدرجة واحدة ينخفضGDP ب0.633 وحدة.

توجد علاقة عكسية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت ونمو إجمالي الناتج المحلي بحيث كلما إرتفعGFCF بدرجة واحدة ينخفضGDP ب 0.248 وحدة.

توجد علاقة عكسية بين نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ونمو إجمالي الناتج المحلي بحيث كلما إرتفع DCPS_GDP بدرجة واحدة ينخفضGDP ب 0,523 وحدة.

3.تشخيص المشاكل القياسية للنموذج المستخدم في الدراسة:

للتبين ان النموذج لا يعاني من وجود مشاكل قياسية نقوم بتلخيص بعض الاختبارات التي تمكننا من الحكم على مدى دقة النموذج في هذا الجدول كما يلي:

جدول12: تشخيص النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	اختبار Breusch-Pagan- Godfrey	اختبار Ramsey reset test
F=1,3254 P= (0,308)	Prob-Chi-square(14)=0,437 Prob-Chi-square(14)=0,998	F=13,105 P= (0,004)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق 08+09+10

توضح نتائج الاختبارات الاحصائية من خلال الجدول اعلاه أن النموذج المدروس لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وما يؤكد لنا هذه النتيجة إختبار فرضية عدم ارتباط البواقي بواسطة اختبار Breusch-Godfrey وتشير قيمة احتمال الاحصائيةF إلى 0,308 وهي أكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم أي عدم جود إرتباط خطي بين الأخطاء.

كذلك تم اختيار فرضية تجانس تباين الأخطاء Heteroscedasticity بالإستعانة بإختبار Breusch-Pagan- Godfrey والذي أظهرت نتائجه ثبات فرضية تجانس تباين الأخطاء،

حيث تشير قيمة احتمال (23)Chi-square الى 0,437 وهي اكبر من5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء.

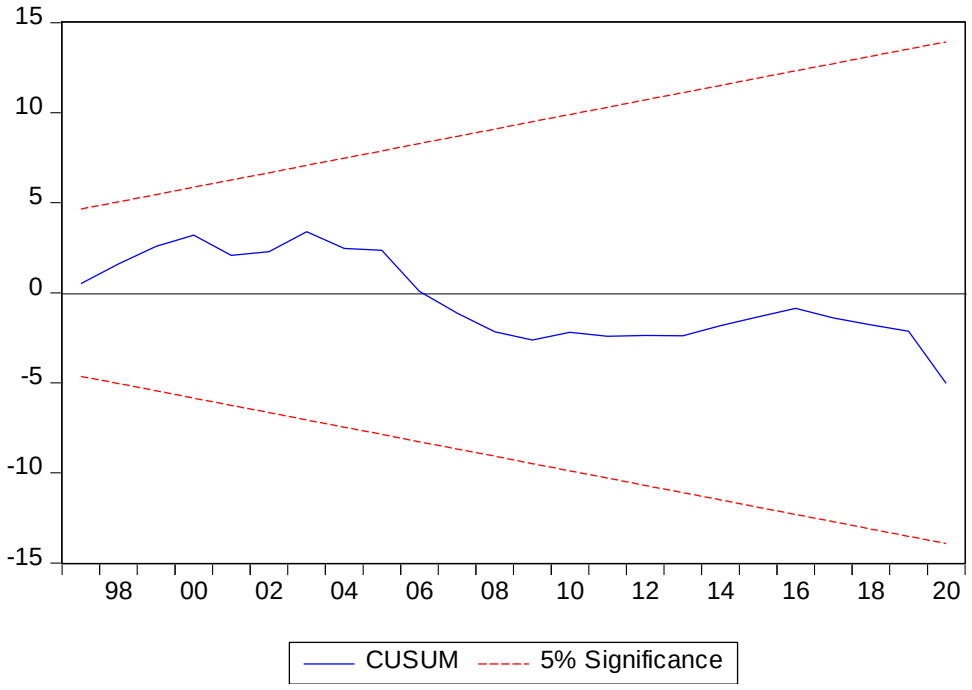
أما فيما يخص ملائمة الشكل الدالي للنموذج تم الاستعانة بإختبارRamsey reset حيث بلغت القيمة الاحصائية F= 13,105 وهو ما تؤكده القيمة الاحصائيةF حيث بلغت 0,004 وهي اقل من 5% وعليه يمكن القول أن الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد" .

ومن خلال هذه النتائج المتوصل اليها نقول عموما ان النموذج خالي من المشاكل القياسية.

04 – اختبار االاستقرار الهيكلي : اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUMو المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUMQ :

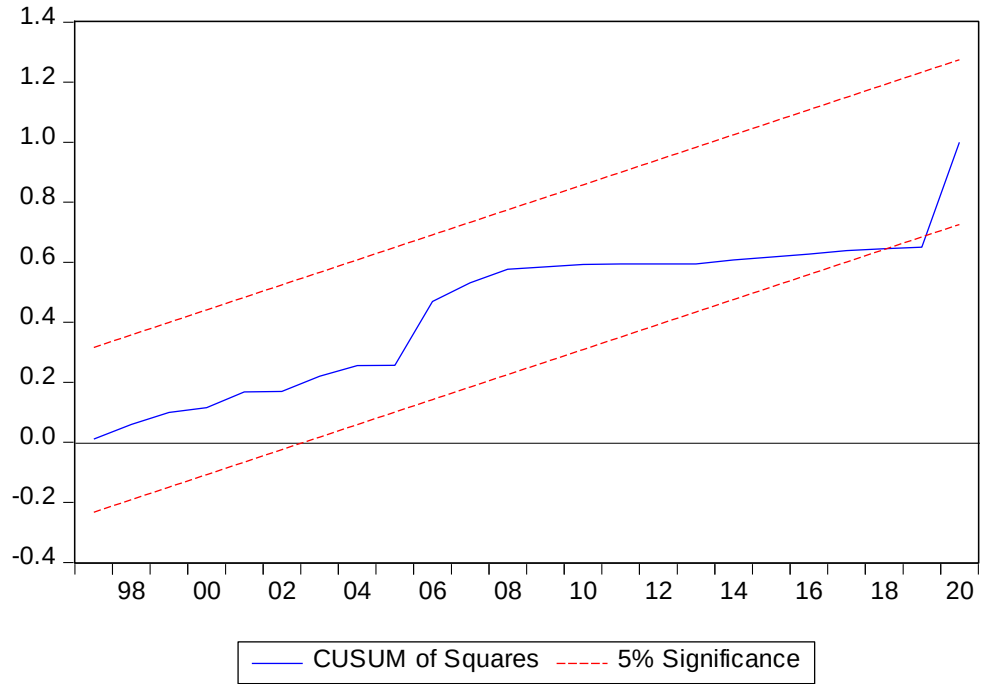
يتبين من الشكلين التاليين ان النموذج يقع داخل الحدود الحرجة في اختبارCUSUM و اختبار CUSUMQ عند مستوى معنوية 5% ،حيث تقع القيم الإحصائية للإختبار معبرا عنها بالخط المنعرج وداخل الحدود الحرجة أي النموذج مستقر هيكليا.

الشكل 01:نتائج اختبار CUSUM



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

الشكل 02:نتائج اختبار Cusum of Squares



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews10

خلاصة الفصل:

تم تخصيص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة بعدما أتممت الجانب النظري ، ومن أجل دراسة أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الفترة من1991 إلى 2020 تم الإعتماد على التحليل القياسي بإستخدام منهجية ARDL، وبإستعمال مجموعة من المتغيرات المستقلة الممثلة للتحرير المالي والنمو الاقتصادي وذلك بناء على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية للموضوع محل الدراسة وهي : نمو إجمالي الناتج الناتج المحلي ، حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام، حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام ، الإستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، إجمالي تكوين رأس المال الثابت .

وبعد تقدير نموذجARDL توصلت الى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، فبعد إجراء اختبار الحدود وجدت أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة كانت أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية الاحصائية وعليه وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، اذ يمكن قبول النموذج من الناحية الإحصائية لأن النظرية تتوافق مع النتائج المتوصل اليها ، حيث أن بعض المؤشرات ذات علاقة معنوية تساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر .

وضحت النتائج أن حجم الوساطة المالية إلى الناتج الداخلي الخام يساهم في زيادة النمو الاقتصادي للجزائر إذ توجد علاقة موجبة بينه وبين نمو اجمالي الناتج المحلي، كذلك أظهر كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري وإجمالي تكوين رأس المال الثابت تأثير إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي ، بينما حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام تأثيره سلبي فهو يشكل علاقة عكسية مع نمو الناتج المحلي الاجمالي.

خاتمة عامة

يعتبر التحرير المالي بمثابة حل للخروج من حالة الكبح المالي التي تتخبط فيها الانظمة المالية للدول النامية ووسيلة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي، و نظرا لأهميته تنالت البحوث لدراسته ومعرفة أثره، حيث تعتبر دراستنا هذه هادفة لمعرفة التحرير المالي والنمو الاقتصاي من الجانب النظري وكذا معرفة العلاقة بينهما بالاعتماد على الدراسة القياسية.

وقد تمحور جوهر العمل في بحثنا حول الاجابة على الإشكالية المطروحة حول أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي ، والاجابة على جملة من التساؤلات حيث قمنا بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1991-2020) باستخدام نموذجARDL.

وجاءت النتائج لتدعم صحة الفرضيات المقترحة حيث أن:

1-دراسة صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تأكدت صحة الفرضية الأولى بحيث كان تأثير حجم الوساطة المالية إيجابي على النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: تأكدت صحة الفرضية الثانية بحيث يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: تطبيق سياسة التحرير المالي ساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي في الجزائر وبهذا نؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: لم تتوافق الفرضية الرابعة مع نتائج الدراسة بحيث ان مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص كان له تأثير سلبي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

2-نتائج الدراسة:

فيما يخص النتائج المتوصل اليها في الدراسة القياسية فقد توصلنا الى ما يلي:

- التحرير المالي كان له تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر مع أنه ليس كل المؤشرات المستعملة في الدراسة تؤثر بالإيجاب على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- ان النتائج المحققة من النمو في الجزائر سببها عوائد الصادرات النفطية فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى
- الإستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير إيجابي ضعيف على المتغير التابع ويعود سبب ذلك ان الجزائر لم تنجح في تطبيق سياسات واستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الكافي لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص ونمو اجمالي الناتج المحلي أي أنه يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها توجيه القروض للقطاع العام على حساب القطاع الخاص.
- على الرغم من ان مؤشر حجم الوساطة المالية أظهر تاثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي الا ان الوساطة المالية في الجزائر مازالت بعيدة عن عتبة التأثير
- المتغيرات المستقلة في الدراسة تفسر المتغير التابع بما مقداره 80,47%

3-المقترحات:

على ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة، يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها لسياسة التحرير المالي أن تلعب دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي للجزائر:

- تحسين بيئة الإستثمار من خلال تبسيط الاجراءات وتحسين البنية التحتية لجذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية مما يسهم في زيادة النشاط الإقتصادي
- عصرنة وتحديث الهياكل وقواعد الانظمة المالية وتعزيز مستوى الشفافية في النظام المالي ومكافحة الفساد لبناء الثقة بين المستثمرين وتعزيز الإستقرار الإقتصادي
- تنمية الصادرات من خلال تنويع قطاعات التصدير وتحسين جودة المنتجات لتعزيز الإيرادات الخارجية وتحسين الميزان التجاري
- ضرورة الاهتمام الجاد بتنشيط السوق المالي في الجزائر لضمان تعدد وتنوع المنتجات المالية والرفع من درجة كفاءته، والأخذ بآليات تطوير القطاع المالي من أجل تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي في المدى الطويل والقصير واتباع سياسات اقتصادية مناسبة تشجع المنافسة داخل القطاع المالي وتساعد على الاستفادة من مكاسب التحرير المالي وتفادي عيوبه.

4-آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة لا تعطي نظرة كاملة عن موضوع التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، فهنالك أمور لم يتم التطرق اليها، وعليه نقترح بعض المواضيع التي يمكن ان تشكل انطلاقة لدراسات جديدة نذكر منها:

- أثر تحرير السوق المالية على الإستثمار والتنمية الإقتصادية في الجزائر.
- تأثير تحرير التجارة الخارجية والسياسات النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- اثر التحرير المالي على اداء الاسواق المالية في دول المغرب العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- عبد الحليم شاهين-التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي-دراسات تنموية المعهد العربي للتخطيط بالكويت ؛2021

2- رمزي زكي-العولمة المالية ، المستقبل العربي، القاهرة، مصر ، الطبعة الأولى ،1999

3- محمد بن بوزيان،عبد اللطيف مصيطفي-أساسيات النظام المالي وإقتصاديات الأسواق المالية-مكتبة حسين العصرية للنشر، بدون تاريخ النشر

4- جلال خشيب- النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات-بدون تاريخ وطبعة

الأطروحات:

1- حسيب سهيلة -دراسة قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي-أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص ادارة مالية ؛المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة؛2021

2- عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية- اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية ونقود،جامعة سيدي بلعباس،الجزائر 2021

3- عادل زقرير ؛أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998-2012)؛أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛جامعة بسكرة(2015)

4- خديجة تافساست؛تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الإقتصادي-دراسة قياسية في الجزائرخلال الفترة (1990-2013)؛اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ؛ جامعة باتنة ؛(2017)

5- عامر عبد الرحيم-أهمية النظام المالي والاستثمار الاجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية-أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛ جامعة سيدي بلعباس (2017)

6- بلال راحو-استراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الازمات وتحقيق النمو الاقتصادي-اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر(2019)

7- عبد الكريم بوغزالة امحمد-أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري-اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر(2016)

8- بلال راحو-استراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الازمات وتحقيق النمو الاقتصادي-اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر(2019)

9- العقون عبد الجبار-أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر،دراسة مقارنة مع بعض دول الخليج العربي-أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة(2020)

ليندة بخوش-أثر تطور النظام المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر-أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومؤسسات مالية،جامعة باتنة (2022

خضير عباس الوائلي- استعمال اسلوبardl في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق- اطروحة دكتوراه،جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد(2017)

المذكرات:

1- خديجة بورغدة -أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي،دراسة تحليلية لتونس-مذكرة للحصول على شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،2021

2- خولة زرقاط؛مسعودة لوجاني-أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر- مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة العربي التبسي (2022)

3- ابراهيم بولقرون،حمزة اسلام-أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر في الفترة 1990-2013-مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ؛كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛جامعة جيجل

4- بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين-التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر-مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد17(2017)خصص اقتصاد نقدي ودولي(2016)

5- شهبون وفاء –التحرير المالي وتأثيره على النمو الإقتصادي،دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2014 –مذكرة ماستر

المجلات:

1-درويش عمار، لعقاب يسرى-العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة قياسية للفترة1970-2020،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،المجلد07؛العدد01؛جوان 2023

2- صديقي مريم ،زناقي سيد احمد –الاختبارات القياسية لاثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي- مجلة الاقتصاد والإدارة،المجلد21العدد2؛(2022)

3- لمطوش لطيفة،بن قدور أشواق –سياسات الكبح المالي ودورات النمو الاقتصادي في الدول النامية :تقارب ام تباعد ،دراسة حالة الجزائر والسعودية ؛مجلة التكامل الاقتصادي ؛المجلد11-العدد03(مارس2023)

4- مدياني محمد؛ طلحاوي فاطمة الزهراء-التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2014)- ؛جامعة احمد دراية ؛مجلة الحقيقة ؛العدد38(2016)

5- حمادي مريم، دردوري لحسن-تقييم سياسة التحرير المالي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة (1990-2019)-مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال؛المجلد10/العدد02،(2021)

6- مسغوني سهام،بلعباس رابح،أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير20.(01)

7- زكرياء مسعودي،خليفة عزي-محددات النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذجيFMOLS و ECM ،دراسة قياسية؛مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد04-العدد07 (ديسمبر2019)

8- ساطور رشيد-دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة-مجلة التراث-جامعة الجلفة،العدد رقم10-ديسمبر2013

9- زكية محلوس-نظرية التحرير المالي:مفاهيم واسس-مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي؛الجزائر؛العدد السابع(2016)

10- حسيب سهيلة ، كروش صلاح-سياسة التحرير المالي كآلية لتفعيل دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري-مجلة البشائر الاقتصادية(المجلد السادس،العدد1،أفريل2020)

11- عبد الهادي مداح "الإستثمار في رأس المال البشري، دراسة تحليلية في الجزائر خلال الفترة1962-2018" مجلة آفاق علوم الادارة والإقتصاد ، المجلد04/العدد:1(2020)

12- ربيعة بلطرش، مصطفى طويطي-علاقة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الإقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية للفترة(1980-2016)؛مجلة أداء المؤسسات الجزائرية -العدد2018/13

13- عبد الرحيم عوض-المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة- مجلة التجارة والتمويل،جامعة طنطا؛العدد(04) ديسمبر2022

14- نايلي الهام-لموشي زهية-إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية-مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد-09 العدد01(2020)

15- مالك الأخضر ، بعلة الطاهر-واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل2 وتحديات تطبيق بازل 3- مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-28(2)،جامعة زيان عاشور الجلفة

16- بن يحي يحي ،طاع الله ليليا-إستخدام منهجية ardl لدراسة تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990؛2018-المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد06(2021)

17- موراد تهتان،عمران بشراير-رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية،دراسة قياسية بإستخدام نماذج بانل الديناميكي،مجلة الباحث عدد17(2017)

18- فطيمة بزعي، زكية بن زروق -تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي،مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد12(2)جوان2017

19- فضيلة ملواح، علي مكيد-محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)-مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ،العدد17جوان(2020)

20- عمارة البشير -نماذج النمو الإقتصادي والاقتصاد الجزائري- دفاتر ،المجلد(16)؛العدد2 المركز الجامعي أفلو (2020

21- طيبي بومدين،سعادي محمد- النظام المالي كآلية فعالة لتحقيق ودعم النمو الاقتصادي- دفاتر،18(01)؛جامعة سعيدة(2022)

مطبوعات:

01-يحياوي عبد الحفيظ-مطبوعة محاضرات في مقياس القانون المصرفي- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة زيان عاشور الجلفة (2019)

02-صليحة عماري-مطبوعة بيداغوجية في مقياس النظام المصرفي الجزائري -كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- جامعة قالمة 2021)

03-بن دريس حليمة – مطبوعة محاضرات في مقياس الاعمال البنكية- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سيدي بلعباس (2022)

مداخلات

جلولي نسيمة،مقران محمد- مداخلة بعنوان منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةardl كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي-المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت نوفمبر(2019).

المراجع الأجنبية:

1-Quinn . "The correlates of change in international financial regulation." American Political science review (1997)

-2 Art Kraay , In Search Of The Macroeconomic Effects Of Capital Account Liberalizat The World Bank Group, October 1998

-3 Sonal Dhingra, Equity markets vs. capital account liberalization: A Comparison of growth effects of liberalizations policies in developing countries, Rutgers University, États-Unis, 2004

-4 Vittorio Grilli, Gian Maria Milesi-Ferretti, Economic effects and Structural determinants of capital controls, IMF Staff Papers, International Monetary Fund, 1995

-5 Samy Ben Naceur, Samir Ghazouani, Mohammed Omran, Does stock market liberalization spur financial and economic development in the MENA region?, Journal of comparative economics, Vol(36), 2008

6-Ang, James B. "Financial development, liberalization and technological deepening." European Economic Review 55.5 (2011)

الملاحق

ملحق01: متغيرات الدراسة

HC	GFCF	FDI	M2/GDP	DCPS/GDP	GDP	YEARS
94.509491	25.861457	0.02545889	48.1	46.289166	-1.2000006	1991
95.6813812	27.0749862	0.06249599	48.6	7.25481764	1.8000023	1992
95.7398605	27.0068601	2.00E-06	53	6.61775301	-2.1000008	1993
96.4607391	28.4009383	2.35E-06	48.6	6.48910489	-0.8999966	1994
96.8989029	29.1369443	2.39E-06	39.8	5.19938703	3.7999479	1995
98.6048889	24.8793781	5.75E-01	35.7	5.36490271	4.09999847	1996
101.337891	22.9515862	5.40E-01	39	3.9074168	1.09999994	1997
104.051338	25.748099	1.26E+00	56.2	4.5638224	5.1000036	1998
106.72683	24.3900774	5.99E-01	55.6	5.3880893	3.20000155	1999
109.776649	20.6772428	0.51122101	49.5	5.96563998	3.8	2000
108.815559	22.8397727	2.03326583	58.6	8.0142645	2.9999999	2001
110.431267	24.5714079	1.87623912	65.1	12.199792	5.5999999	2002
111.208054	24.0877319	0.93990133	65.4	11.222325	7.2	2003
111.67823	24.0181314	1.03682441	61.8	10.9977789	4.3	2004
112.202522	22.3703197	1.12017432	55.17	11.9291505	5.8999999	2005
111.930168	23.1656354	1.57313711	53.33	12.117098	1.7	2006
112.471931	26.324751	1.24964661	60.04	12.9901038	3.399999	2007
111.073601	29.3224296	1.54303873	58.82	12.7957995	2.3999999	2008
112.948273	38.2364511	2.00197507	67.4	16.2658059	1.599999	2009
113.377953	36.2831904	1.42696364	62.92	15.208241	3.6	2010
112.388161	31.6708154	1.28553462	61.26	13.7159224	2.89999999	2011
111.705559	30.7991105	0.71769334	61.01	14.0253067	3.4	2012
112.249489	34.183816	0.80660136	62.7	16.4978911	2.8	2013
111.686699	36.8153288	0.70258921	79.31	18.3519781	3.7999999	2014
110.84227	42.256882	-0.3240121	82.05	21.711733	3.7	2015
110.688103	43.0744403	1.03269639	79.37	22.8758054	3.2	2016
109.837708	40.7813426	0.72325987	80.61	24.4029577	1.299999	2017
108.703484	40.2642999	0.83820748	82.12	24.9013958	1.2	2018
107.775131	38.3815768	0.80411069	80.53	25.8075739	0.9999999	2019
110.330566	38.4366425	0.77699176	96.49	29.5452827	-5.099999	2020

ملحق02:اختبار الاستقرارية ديكي فولر (ADF) بالاعتماد على مخرجات Eviews10

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		GDP	M2_GDP	INV	HC	FDI	DCPS_GDP
With Constant	t-Statistic	-1.1559	-0.2197	-0.8736	-2.6275	-2.8657	-4.2316
	Prob.	***0.6787***	***0.9251***	***0.7821***	***0.0991***	***0.0618***	***0.0026***
		n0	n0	n0	*	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2470	-2.4502	-2.6582	-0.8466	-2.7668	-17.5579
	Prob.	***0.4477***	***0.3483***	***0.2598***	***0.9489***	***0.2198***	***0.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6460	1.2490	0.5873	2.0248	-1.3246	-2.3376
	Prob.	***0.0933***	***0.9423***	***0.8374***	***0.9877***	***0.1672***	***0.0211***
		*	n0	n0	n0	n0	**

At First Difference

		d(GDP)	d(M2_GDP)	d(INV)	d(HC)	d(FDI)	d(DCPS_GDP)
With Constant	t-Statistic	-7.1550	-4.4289	-4.1266	-3.3852	-5.6099	-24.1535
	Prob.	***0.0000***	***0.0016***	***0.0035***	***0.0203***	***0.0001***	***0.0001***
		***	***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.6185	-4.4952	-4.0883	-3.9277	-5.7503	-24.4689
	Prob.	***0.0000***	***0.0068***	***0.0170***	***0.0241***	***0.0004***	***0.0000***
		***	***	**	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.2801	-4.2368	-4.1435	-3.0601	-5.6775	-21.9906
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0002***	***0.0035***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***

ملحق 03: اختبار الاستقرارية فيليب- بيرون (PP) بالاعتماد على مخرجات Eviews10

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		GDP	M2_GDP	INV	HC	FDI	DCPS_GDP
With Constant	t-Statistic	-2.3310	0.8514	-0.7711	-2.3470	-2.7366	-4.4074
	Prob.	***0.1696***	***0.9932***	***0.8124***	***0.1650***	***0.0802***	***0.0016***
		n0	n0	n0	n0	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0102	-1.8024	-1.7593	-0.8817	-2.6255	-13.7684
	Prob.	***0.5716***	***0.6774***	***0.6980***	***0.9448***	***0.2726***	***0.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4714	3.4136	0.7821	1.3361	-1.1561	-2.3833
	Prob.	***0.1293***	***0.9996***	***0.8767***	***0.9507***	***0.2199***	***0.0190***
		n0	n0	n0	n0	n0	**

At First Difference

		d(GDP)	d(M2_GDP)	d(INV)	d(HC)	d(FDI)	d(DCPS_GDP)
With Constant	t-Statistic	-7.1795	-4.5156	-4.0177	-3.4856	-8.1689	-23.3721
	Prob.	***0.0000***	***0.0013***	***0.0045***	***0.0161***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4348	-6.5635	-4.2782	-3.9277	-10.8669	-34.5910
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0111***	***0.0241***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	**	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.3080	-4.0533	-4.0262	-3.1189	-7.9550	-17.4199
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0002***	***0.0030***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***

ملحق04: نتائج تقدير نموذج ARDL

Selected Model: ARDL(1, 1, 3, 1, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.171294	0.237908	-0.720003	0.4853
M2_GDP	0.176985	0.097178	1.821259	0.0936
M2_GDP(-1)	0.138356	0.088533	1.562757	0.1441
HC	-0.633039	0.333834	-1.896268	0.0823
HC(-1)	-0.388820	0.543203	-0.715792	0.4878
HC(-2)	0.224092	0.668896	0.335018	0.7434
HC(-3)	0.918724	0.555129	1.654975	0.1238
GFCF	-0.248962	0.179921	-1.383728	0.1916
GFCF(-1)	0.314880	0.195824	1.607978	0.1338
FDI	0.004016	0.799062	0.005026	0.9961
DCPS_GDP	-0.523156	0.391955	-1.334737	0.2067
DCPS_GDP(-1)	-0.438428	0.612147	-0.716215	0.4876
DCPS_GDP(-2)	-0.098945	0.313448	-0.315667	0.7577
DCPS_GDP(-3)	-0.178944	0.056828	-3.148889	0.0084
C	-13.44333	12.10585	-1.110482	0.2885

R-squared	0.803084	Mean dependent var	2.855554
Adjusted R-squared	0.573349	S.D. dependent var	2.331610
S.E. of regression	1.522974	Akaike info criterion	3.979388
Sum squared resid	27.83340	Schwarz criterion	4.699298
Log likelihood	-38.72174	Hannan-Quinn criter.	4.193455
F-statistic	3.495691	Durbin-Watson stat	2.377500
Prob(F-statistic)	0.018009		

ملحق05: نتائج اختبار الحدود بالاعتماد على مخرجات Eviews10

—

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.817143	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

ملحق06: تقدير العلاقة قصيرة الاجل بالاعتماد على مخرجات Eviews10

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 3, 1, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/05/24 Time: 02:24
Sample: 1991 2020
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2_GDP)	0.176985	0.055343	3.197982	0.0077
D(HC)	-0.633039	0.221995	-2.851592	0.0146
D(HC(-1))	-1.142817	0.324624	-3.520437	0.0042
D(HC(-2))	-0.918724	0.322590	-2.847965	0.0147
D(GFCF)	-0.248962	0.123751	-2.011793	0.0672
D(DCPS_GDP)	-0.523156	0.263307	-1.986866	0.0703
D(DCPS_GDP(-1))	0.277889	0.195589	1.420781	0.1808
D(DCPS_GDP(-2))	0.178944	0.041617	4.299768	0.0010
CointEq(-1)*	-1.171294	0.149871	-7.815370	0.0000

R-squared	0.804796	Mean dependent var	-0.111111
Adjusted R-squared	0.718039	S.D. dependent var	2.341812
S.E. of regression	1.243503	Akaike info criterion	3.534944
Sum squared resid	27.83340	Schwarz criterion	3.966889
Log likelihood	-38.72174	Hannan-Quinn criter.	3.663384
Durbin-Watson stat	2.377500		

ملحق07: تقدير العلاقة طويلة الاجل بالاعتماد على مخرجات Eviews10

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2_GDP	0.269225	0.116214	2.316624	0.0390
HC	0.103268	0.098153	1.052112	0.3135
GFCF	0.056279	0.093608	0.601216	0.5589
FDI	0.003429	0.682296	0.005025	0.9961
DCPS_GDP	-1.058209	0.332873	-3.179014	0.0079
C	-11.47733	10.00419	-1.147252	0.2736

EC = GDP - (0.2692*M2_GDP + 0.1033*HC + 0.0563*GFCF + 0.0034*FDI
-1.0582*DCPS_GDP -11.4773)

ملحق08: نتائج اختبار Breusch-Godfrey لتشخيص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.325473	Prob. F(2,10)	0.3086
Obs*R-squared	5.657722	Prob. Chi-Square(2)	0.0591

ملحق09: إختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.946464	Prob. F(14,12)	0.5444
Obs*R-squared	14.16857	Prob. Chi-Square(14)	0.4372
Scaled explained SS	3.072808	Prob. Chi-Square(14)	0.9989

ملحق 10: اختبار الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) M2_GDP M2_GDP(-1) HC HC(-1) HC(-2) HC(-3) GFCF GFCF(-1) FDI DCPS_GDP DCPS_GDP(-1) DCPS_GDP(-2) DCPS_GDP(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	3.620115	11	0.0040
F-statistic	13.10523	(1, 11)	0.0040

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	15.13212	1	15.13212
Restricted SSR	27.83340	12	2.319450
Unrestricted SSR	12.70129	11	1.154662